وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكـــــرة -
كليـــــــة الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

الترجيح ضوابطه ومسائله
من خلال كتاب الإنصاف لـلأنباري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية

تخصص: علـــوم اللســان

إعداد الطالبة:
صباح غنانية

إشراف الأستاذ:
صالـح حـوحـو

السنـــة الجامعيـة :
1437/1436هـ
2016/ 2015م

طه: 25-26

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين فهو المستعان على كل الأعمال

فما كان من توفيق فمن عندك وما كان من تقصير فمن عندي.

اللهم لك الحمد و لك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك.

أتقدم بخالص عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ المحترم صالح حوحـــــو على كل ما بذله من مجهود في سبيل إنجاز هذا البحث وكل ما تحمله من مشاق و لم يبخل علي بنصائحه القيمة و توجيهاته لما هو أفضل فشكرًا لك أستـــــاذي الفـــاضـــــل و جزاك الله عنـــــا كـــــل خيـــــر.

الحمد لله ذي الفضل و الإحسان، و الجود و الامتنان، مفضل الإنسان ومكرمه بإنزال الكتاب إليه بالحـــق و الميزان، و الصلاة و السلام على خير الأنبياء و المرسلين، سيدنا محمـــــــد، و على آله وصحبه أجمعين و بعد:

تميزت اللغة العربية منذ نشأتها بالاهتمام الكبير الذي أولاه أبناؤها لها، فكل الدراسات و الأبحاث توحي بالمكانة التي تحتلها هذه اللغة عند مستعمليها، و زادها الله شرفًا بأن أنزل كتابه العزيز بها، و هو ما زادها اهتمامًا أكبر، و علم النحـو هو العلـم الذي يضبط قواعد هذه اللغـة، و قد تطور هذا العلم عبر العصور بفضل ما بذله علماؤنا من جهود فتعددت المصنفات و تنوعت المذاهب، و أبرز ما يلاحظه المتتبع للنحو العربي هو أن تأسيس علم النحو كان على أيدي نحاة المدرسة البصرية، و بعد فتـــرة تفرعت عنهـــا مدرسة الكوفـــة، و التي تبنت الأصول و المبادئ البصرية و لكنها أتت بمنهج جديد مخالف للمنهج البصري، و نتج عن ذلك ظهور تيارين متعارضين شكلت أفكارهُما صدى واسعًا في الدرس النحوي طيلة العصور الماضية.

و كانت كتب الخلاف النحوي أكبر دليل على ذلك الخلاف الذي كان شائعًا بين نحاة المدرستين، و يعد الترجيح من الأساليب التي اعتمدها الباحثون للاستقرار على الرأي الصواب و لذلك جاء موضوع البحث موسومًا ب : الترجيح ضوابطه ومسائله من خلال كتاب الإنصاف للأنباري .

وتبرز أهمية هذا الموضوع في الوقوف عند الآراء المختلفة حول القضايا النحوية، و تناولها بالدراسة والتحليل، و الأخذ بالرأي الراجح في ذلك، و قد جاء هذا الموضوع رغبة منا في البحث في أهم المسائل الخلافية، و يمثله أشهر كتاب وصل إلينا، و هو كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (ت577هـ)، و الذي حاول فيه صاحبه إنصاف الفريقين، و لذلك كانت الإشكالية كما يلي: ما مفهوم الترجيح في النحو العربي؟ و ما هي أهم الضوابط و الأسس التي يقوم عليهـــــــا ؟

و قد ارتضت الدراسة أن يقسم البحث إلى فصلين مسبوقين بتمهيد، و يدور حول أصول النحو ماهيته و نشأته و علاقته بالترجيح .

و قد جاء الفصل الأول بعنوان الترجيح ضوابطه و أسسه في النحو العربي، و اشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول مفهوم الترجيح لغة و اصطلاحًا والترجيح من أصول الفقه إلى أصول النحو.

و المبحث الثاني كان حول أسس الترجيح و هي السماع و القياس الإجماع، و المبحث الثالث كان حول تعارض الأدلة، و هي تعارض نقلين، أو تعارض سماعين، و في الحالة الثالثة تعارض سماعين .

أما الفصل الثاني فقد وسم ب: الترجيح في المسائل الخلافية من خلال كتاب الإنصاف، و جاء هذا الفصل في خمسة مباحث، تناولنا في كل مبحث مسألة خلافية بالدراسة.

و أنهينا البحث بخاتمة أجملنا فيها أهم ما ورد في البحث.

وستقوم الدراسة على اتباع المنهج المقارن من خلال مقارنة الآراء، و المنهج التاريخي في عرض الشواهد و سردها، مع استخدام المنهج الوصفي و ذلك في وصف الظواهر النحوية و تقريرها .

و قد استعنّا في بحثنا هذا بمجموعة من المراجع التي أتيحت لنا و نذكر منها: كتاب الإنصاف للأنباري، و كتاب الاقتراح للسيـــــوطي، و كتاب المدارس النحوية لإبراهيم عبـــــــود السامرائي، و دراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمان أيوب .

و من بين الصعوبات التي اعترضتنا خلال إنجازنا لهذا البحث نذكر تشعب الموضوع و صعوبة التحكم فيه .

و في الأخير لا يسعنا إلاَّ أن نحمد الله على فضله، و الشكر موصول إلى الأستاذ المشرف الأستاذ حوحـــو الصـــالح، على كل ما بذله في سبيل توجيه البحـــث، و ما أفادنـــا به مـــن معلومات و نصائح قيّمة فجزاه الله عنّا خير الجزاء .

و نرجو من الله التوفيق و السّداد، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيـــب.

تمهيد:

أصول النحو من بين العلوم التي ظهرت من أجل البحث عن كيفية استنباط الأحكام التي تضبط اللغة العربية، فالعرب كانوا يتواصلون بالسليقة فيما بينهم، و كانت لغتهم فصيحة و نقية، و بعد فساد الألسن بسبب اختلاط العرب بغيرهم من الأمم، قام النحاة بوضع علم يهتم بضبط اللغة و قواعدها، فكان علم النحو، و قد كان لتأثر العلماء بالقرآن الكريم أثر كبير في الدراسات النحوية، و من نتائج ذلك ظهور علم أصول النحو " الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه " [1]، و يعرف علـــم أصول النحو بأنَّه: " علـــم يَـبحث في أدلـة النحـــو الإجمالية من حيث هي أدلته، و كيفية الاستدلال بها، و حال المستدل " [2]، و انطلاقًا من هذا التعريف يتبين أنَّ

أصول النحو علم استدلالي خاص بالنحو، دون غيره من العلوم، و هو يبحث في أدلة النحو و التي ذكرها العلماء و هي السماع و القياس و الإجماع .

و مصطلح الأصول ظهر في العلوم الفقهية، فنقول " أصول الفقه، و يقابله الفروع الفقهية التي تستنبط على منهاج الأصول " [3]، و قد صرَّح ابن الأنباري بأنَّ منهجه في أصول النحو هو منهج الفقهاء "، و يعلل ذلك بأنَّ بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأنَّ النحو معقول من منقول، كما أنَّ الفقه معقول من منقول، لذلك نرى ابن الأنباري يقسم أصول النحو تقسيمًا يشابه تمامًا ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه" [4]، كما نجد أنَّ النحاة استخدموا في دراساتهم كل المصطلحات الموجودة في أصول الفقه، فالأدلـــة التي اعتمدها النحـــاة هي نفسها أدلة الفقهـــاء، و لكنها بمفاهيم نحوية .

[1] _ السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، قراءة و تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د، ط، الأزاريطة، مصر،2006م، ص5 .

[2] _ السيوطي جلال الدين، المرجع نفسه، ص13 .

[3] _ صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، ط2، الجزائر، الجزائر، 2008، ص17 .

[4] _ كمال الدين أبو البركات الانباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 2010م، ص10.

و من بين المصطلحات التي أخذها النحاة عن الفقهاء، مصطلح الترجيح، و الذي يعرفه الإمام الرازي بأنَّه: " تقوية أحد الطريقين ليعلم الأقوى فيعمل به و يطرح الأخر " [5]، و هذا عند الفقهاء، و قد " استعار النحاة من الأصوليين في مجال تعارض الأدلة و الترجيح بينها قواعدهم و ضوابطهم للترجيح بين الأدلة المتعارضة سواء أكان تعارض سماع، أم تعارض قياس "[6] ، و الترجيح يقوم أساسًا على الأدلة، فالمرجح يعتمد على السماع أو القياس أو الإجماع، لتأييد الرأى الصواب، و التي تمثل أدلة النحو

[5] _ صالح سالم النهَّام، " الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة و الرواة و أثره "، الوعي الإسلامي، الكويت، الكويت، 2011م، اصدار16، ص144 .

[6] _ محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص105 .

الفصل الأول:

الترجيح ضوابطه وأسسه في النحو العربي

المبحث الأول : الترجيح في النحو العربي

أولاً – الترجيح لغة

ثانيًا – الترجيح اصطلاحا

ثالثًا – الترجيح من أصول الفقه إلى أصول النحو

المبحث الثاني : أسس الترجيح

أولاً – علاقة الترجيح بالسماع

ثانيًا – علاقة الترجيح بالقياس

ثالثًا – علاقة الترجيح بالإجماع

المبحث الثالث : تعارض الأدلة و اختلافها

أولاً – تعارض نقلين

ثانيًا – تعارض سماعين

ثالثًا – تعارض قياسين

المبحث الأول: الترجيح في النحو العربي

الترجيح مصطلح فقهي، ظهر عند علماء الفقه، و انتقل إلى أصول النحو، نتيجة التأثر الحاصل بين العلمين.

أ _ مفهوم الترجيح لغة :

جاء في لسان العرب: " رَجَحَ = الرَاجِح = الوازِن، و رجحَ الشيء بيده: وزنَـــه و نظر ما ثقلـــــه، و أرجحَ الميزان أي أثقَلَه حتى مال " [7].

و جاء في معجم مقاييس اللغة: " الراء و الجيم و الحاء، أصل واحد، يدل على رزانة و زيادة يقال: رَجَحَ الشيء، و هو رَاجِحٌ، إذا وَزَنَ، و هو من الرجحان [...] و في الحديـــــث: (زِنْ و أَرْجِـحْ) و يقول: ناوأنا قومًا فرجَحْنَاهُمْ، أي كنا أَرْزَنَ مِنْهُمْ "[8] .

ب _ مفهوم الترجيح اصطلاحًا:

نجـــد لهذا المصطلح مفاهيم عديدة نذكر منها: " تقويـــة إحدى الأمارتيـن على الأخرى لدليل " [9]، و قد عرَّفه الكمال بن الهمام رحمه الله بأنَّه: " إظهار الزيادة لأحد المتماثلين على الأخر بما لا يستقل " [10]، و الترجيح يتوصل إليه عن طريق البحث عن الأدلة التي تقوي رأيًا، و تفند الآراء الأخرى، فهو إذن قائم على الاجتهاد .

---

[7] _ ابن منظور جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 2000م، مجلد6، ص103، مادة(ر،ج،ح)

[8] _ ابن فارس أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 2008، مجلد1، ص512، (باب الراء و الجيم) .

[9] _ حسين بن علي بن حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، قدم له مناع بن خليل القحطان، دار القاسم، ط1، الرياض، السعودية، 1996م، جزء1، ص35 .

[10] _ صالح سالم النهَّام، " الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة و الرواة و أثره"، مرجع سابق، ص144 .

و في اصطلاح الأصوليين: " تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل يدل على قوة أو ضعف ما سواه"[11] .

و عرَّفه ابن الحاجب رحمه الله بأنَّه: " اقتران الأمارة بما يقوى به على معارضها "[12] ، فالترجيح يمثل فرعًا للتعارض، أي أنَّه عندما تتعارض الأدلة، يقوم المرجح بتقوية الرأي الراجح من بين مجموعة الآراء المتعارضة .

و بناءً عليه يمكن أنْ يعرَّف الترجيح كما يلي: " الترجيح إظهار المجتهد قوة أحد الطريقين المتعارضين على الأخر، بدليل صحيح ليعمل به " [13].

و من خلال هذا التعريف فإنَّه إذا تعارض دليلان، فإنَّه يجب على المجتهد أن يرجح بينهما، و يأخذ بالأقوى و يعمل به، " و الترجيح أو التراجح هو وقوع الرجحان بينهما أيُّهما أقوى، و قال الزركشي في كتاب التعادل و التراجيح: و القصد منه تصحيح الصحيح و إبطال الباطل "[14] .

و ذلك بالبحث عن الدليل الذي يقوي الرأى الصحيح، من مصادر اللغة من سماع و قياس، و التي تمثل أدلة النحو و تعتبر حجة في عملية الترجيح .

ج ـ الترجيح من أصول الفقه إلى أصول النحو:

المتتبع لعلم أصول النحو يلاحظ أنَّ هناك تشابهًا كبيرًا بين علم أصول النحو و أصول الفقه، لأنَّ النحاة الذين أسسوا علم أصول النحو، كان معظمهم فقهاء، و لهم أراء في مجال الفقه، و كانوا متأثرين بالقرآن الكريم أيَّما تأثر، فانعكس ذلك على أصول النحو .

[11] ـ محمد بن زيلعي هندي، اختيارات ابن تيمية في التفسير و منهجه في الترجيح، جامعة الطائف، السعودية، المجلد2، ص6 .

[12] ـ صالح سالم النهَّام، " الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة و الرواة و أثره"، مرجع سابق، ص145 .

[13] ـ صالح سالم النهَّام، نفسه ، ص151 .

[14] ـ السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول، مرجع سابق، ص396 .

و قد يكون كتاب الخصائص لابن جني أول كتاب ألف في أصول النحو، حيث يقول: " إنَّا لم نر أحدًا من علماء البلدين، يعني البصرة و الكوفة ، تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام و الفقه "[15].

وجاء بعده أبو البركات بن الأنباري و ألف كتابه لمع الأدلة ، وقد ألفه على غرار علم أصول الفقه معتمدًا على ثقافته في الفقه و الحديث و الكلام ، و يظهر ذلك جليًا في تعريفه لأصول النحو حيث يقول:" أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه و فصوله ، كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته و تفصيله ، و فائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل [...] " [16]، فنجده هنا يعرف أصول النحو انطلاقًا من تعريفه لأصول الفقه .

كما نجد القواعد التي وضعها النحاة، أثناء التقعيد للنحو العربي لها ما يقابلها من القواعد في أصول الفقه ، و من أمثلة ذلك نجد ما ذكره ابن جني في قوله: " إذا أدَّاك القياس إلى شيء ما، ثمَّ سمعت العرب، قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، و هذا يشبه قاعدة من قواعد أصول الفقه هي: نقص الاجتهاد إذا بان النص بخلافه " [17]، فالنحاة استنبطوا قاعدة نحوية، انطلاقًا من قاعدة موجودة في الفقه .

و مما يدل على أثر الفقه في النحو، هو ما حاوله ابن مضاء القرطبي، حيث حاول بناء النحو على أساس فقهي، و وفق منهج الفقهاء، و بالتحديد المذهب الظاهري، الذي كان تابعًا له، " فقد دعا إلى إلغاء القياس و التقديرات و التأويلات بوحي هذا المذهب الذي يأخذ بالظاهر و ينكر ما عداه "[18]، فالمذهب الفقهي له أثر في أراء ابن مضاء القرطبي، و نجده يؤيد كل من يوافق مذهبه و يخالف من يخالف مذهبه، و الذي يرفض القياس و لا يؤمن إلا بما هو ظاهر .

[15] _ فاضل صالح السامرائي، أبو البركات بن الأنباري و دراساته النحوية، دار عمار، ط1، عمان، الأردن، 2007م، ص146 .

[16] _ السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص19 .

[17] _ محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، مرجع سابق، ص105 .

[18] _ فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، د، ط، بغداد العراق، 1971م، ص59-60 .

و قد ذكر ابن الأنباري بأنَّ علـــم أصول النحو هو العلـــــم الذي يُعرف به القياس و أقسامـــه و غيرهـــا، " على حد أصول الفقه، فإنَّ بينهما من المناسبة ما لا خفاء به، لأنَّ النحو معقول من منقول، كما أنَّ الفقه معقول من منقول " [19].

و نجد السيوطي يذكر أدلة النحو و التي من بينها القياس و الإجماع يقول " و كل من الإجماع و القياس لابد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك "[20]، فكلا الدليلين لابد أنْ يكون لهما دليل من السماع و الذي يمثل المدونة اللغوية و التي تتميز بالفصاحة .

و نتيجة لهذا التأثر بين العلمين فإنَّ النحاة قعَّدوا للغة العربية وفق منهج أصول الفقه، فنجدهم يحاكون الدراسات الفقهية في مناهجهم و أساليبهم و مصطلحاتهم، و كذلك هو الحال بالنسبة لمصطلح الترجيح، فقد ظهر بداية في الدراسات الفقهية، ثمَّ استعمله النحاة في مجال تعارض الأدلة و الترجيح بينها، و ذلك عندما يتعارض دليلان، فيقوم النحوي بترجيح أحد المتعارضين و قد " تعرض ابن جني في خصائصه لتعارض الأصول، فعقد بابًا في تعارض السماع و القياس، كما عرض لبعض الأمور المتعلقة بتعارض الأصول، ثمَّ عقد الأنباري ثلاثة فصول في لمع الأدلة، جعلها في بيان معنى المعارضة و معارضة النقل بالنقل، و معارضة القياس بالقياس "[21] .

و نجده يتناول التعارض و الترجيح بالدراسة و التي يحاكي فيها ضوابط و أسس الترجيح في أصول الفقه، فيتحدث يتكلم عن " الترجيح في النقل، فيذكر أنَّ الترجيح فيه يكون في شيئين أحدهما الإسناد و الأخر المتن، كما يتكلم عن الترجيح في القياس بأنْ يكون موافقًا لدليل آخر من نقل أو قياس "[22].

[19] _ السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص9 .

[20] _ فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية و الغوية عند الزمخشري، مرجع سابق، ص59 .

[21] _ محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، مرجع سابق، ص524-525 .

[22] _ محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، المرجع نفسه، ص 110 .

المبحث الثاني: أسس الترجيح

أولاً _ علاقة الترجيح بالسماع :

يعد السماع أول أدلة النحو، و هو كل ما نقل عن العرب مسموعًا و الذي أخضعه النحاة لشروط معينة، و هو بذلك الكلام العربي الفصيح، و السماع لغة: " هو ما تلتقطه الأذن من أفواه الناطقين المستعملين للغة، فيقال سمعت فلانًا يقـــــول... سمعتهم ينشدون ...سمعت أعرابيًـــا ...سمعت الثقـــــة ... "[23] .

أمَّا اصطلاحًا: " اللغة المستعملة فعلاً من قبل أهلها الناطقين المثاليين قبل أن توضع لها قواعد"[24].

أي اللغة المستعملة الجارية على السليقة العربية الفصيحة، و ذلك قبل فساد الألسن، و التقعيد للنحو العربي بعد ذلك.

و هو عند النحاة: " الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، المسموع عن أعراب ذوي ثقة، الخارج عن كلام المولدين "[25] .

فالسماع عند النحاة كل كلام العرب، و الذي توفرت فيه شروط الفصاحة، و أنْ يكون منقولاً نقلاً صحيحًا، و ذلك انطلاقًا من توفر شروط معينة حددها النحاة في الناقل و المنقول، و أن يكون هذا المنقول مطردًا و ينتمي إلى عصر الاحتجاج.

و قد عرَّفـه السيوطـــي بقولـــه: " هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعـــالى و هو القرآن الكريم، و كلام نبيه صلى الله عليه و سلم، و كلام العرب، قبل بعثته، و في زمانه و بعده، إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا و نثرًا عن مسلم أو كافر "[26] .

---

[23] _ صالح بلعيد، في النحو، مرجع سابق، ص 32 .

[24] _ صالح بلعيد، المرجع نفسه، ص32 .

[25] _ صالح بلعيد، المرجع نفسه، ص33 .

[26] _ مطير بن حسين المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية و آدابها، جامعة أم القرى، الرياض، السعودية، 1423هـ، ص5 .

قام السيوطي بترتيب طرق الأخذ عن طريق السماع و هي:

_" السماع من لفظ الشيخ أو العربي.

_ القراءة على الشيخ .

_ السماع على الشيخ بقراءة غيره .

_ الإجازة و هو أنْ يأمر الشيخ تلميذه برواية ما يأخذه.

_ المكاتبة كأن يقول الرجل بعث بهذه الأبيات إلى فلان.

_ الوجادة كأن يقول الطالب: وجدت في كتاب كذا كذا و كذا "[27] .

و يعد السماع أصلاً مهم من أصول النحو العربي، لأنَّ الكثير من القواعد العربية تقوم عليه، و لذلك حرص النحاة أن يكون النقل موثوقًا به، و صحيحًا، فإذا توفرت فيه الشروط التي حددها النحاة أصبح حجةً و دليلاً للتقعيد النحوي، " و مصادر السماع هي: القرآن الكريم، و الحديث النبوي الشريف و كلام العرب شعرًا و نثرًا "[28] .

و قد قسَّم العلماء المسموع إلى قسمين: مطرد و شاذ، " فجعل علم العربية ما استمر من الكلام من الإعراب و غيره من مواضع الصناعة مطردًا، و ما فارق ما عليه بقية بابه، و انفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا "[29] .

و المطرد في العربيـة هو القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف و كلام العرب، أمَّا الشاذ فهو ما تفرد بروايته بعض العرب، و كان سنده منقطعًا.

[27] _ صالح بلعيد، في أصول النحو، مرجع سابق، ص40 .

[28] _ محمد عبد القادر هنادي، جهود الفخر الرازي في النحو و الصرف، مذكرة لنيل درجة دكتوراه، فرع اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، الرياض، السعودية، 1985م، ص368 .

[29] _ السيوطي جلال الدين، الإقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص110 .

1 – القرآن الكريم:

أول المصادر في الاحتجاج في النحو العربي، و لـــم يكن المقصود بالقرآن الكريـــم النص الشمولي للقـرآن، " لأنَّ النحاة لو فهموا باللفظ هذا المعنى، لما كان لأحد منهم أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة من أفصح نص بالعربية "[30] ، و المتمثل في كلام الله عـــزَّ و جلَّ الذي يعلو و لا يعلى عليـــه، و يقومون بتطبيق القواعد التي وضعوها بأنفسهم واستنبطوها عن طريق الاجتهاد من خلال تمعنهم في المدونة اللغوية، و ربَّما نجدهم في كثير من الأحيان لا يدققون في ملاحظاتهم، و بالتالي تكون القاعدة الناتجة عن ذلك مدعاة للشك و للتأويل .

و المقصود بالقرآن الكريم " عددًا من القراءات التي قد يكون بين إحداها و الأخرى خلاف في صوتٍ أو لفظٍ أو تركيبٍ نحويٍ لأيةٍ من آيات القرآن"[31] .

و قد حدد العلماء القراءات الصحيحة، و التي توفرت فيها الشروط:[32]

1 _ أن تصح نسبتها إلى النبي صلَّى الله عليه و سلَّم بالتواتر .

2 _ أن توافق العربية (و المقصود قواعد النحو) و لو بوجهٍ .

3 _ أن توافق رسم المصحف العثماني.

و بالتالي فالقراءة التي تتوفر فيها الشروط السابقة، هي قراءة صحيحة و تعتبر حجةً و دليلاً أثناء عملية الاستشهاد، " فالقرآن الكريـــم هو المصدر الأول للاحتجاج، و هو أفصح كلام على الإطـــلاق، لأنَّـــه منزلٌ من عند الله تعالـــى، يقـول الفـراء: الكتاب أعربُ وأقـــوى في الحجـــة من الشعر "[33] و ذلك لقداسته وأسلوبه المعجز .

[30] _ السيوطي جلال الدين، الإقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص92، ص92 .

[31] _ تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه ، البلاغة، عالم الكتب، د، ط، القاهرة، مصر، 2000م، ص92 .

[32] _ ينظر تمام حسان، المرجع نفسه، ص92 .

[33] _ محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص و أثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، د، ط، الأزاريطة، مصر، 2007م، ص755 .

و قد كان تركيز النحاة في قبول القراءة أن توافق العربية، و ما جاء فيها من قواعد، و لذلك نجدهم أحيانًا يرفضون الاستشهاد بالقراءة لأنَّها خالفت هذا الشرط، رغم أنَّها قد تكون لقرَّاء مشهورين بالثقة .

2 _ الحديث الشريف:

يمثل المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج في علم النحو، و علم الحديث: " هو علم يشتمل على أقوال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم و أفعاله و أوصافه، و تقريراته، و روايتهـــا و ضبطها و تحريـــر ألفاظها "[34] ، أي كل ما يتعلق بالنبي صلَّى الله عليه وسلَّم و بسيرته العطرة .

" و موضوعه هو الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم من حيثُ هو قائلٌ، أو فاعلٌ، أو مقررٌ، أو متصفٌ بصفةٍ خَلْقِيَةٍ أو خُلُقِيَةٍ "[35] ، لأنَّ كل ما يصدر عنه صلَّى الله عليه وسلَّم له غرضٌ ديني أو تعليمي أو تربوي، لأنَّه جاء ليعلمنا ديننا، و كيفية التعامل فيما بيننا، فهو قُدوتنا في كل شيءٍ .

و قد كان كلام الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم في أعلى درجات البلاغة و الفصاحة، و لذلك اهتم به النحاة، و جعلوه مصدرًا للاستشهاد في كثير من المسائل النحوية، يقول الدكتور أحمد مختـــار عمـــر: " وجدت من قدامى اللغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللغة، كأبي عمرو و الخليل و الكسائي و الفراء و الاصمعي "[36] .

و من ناحيـــة الاستشهاد بالحديث الشريـــف فإنَّنا نجد النحـــاة قد انقسموا إلى ثلاثة أقسامٍ بين مانعٍ و مجيزٍ و متوسطٍ بينهما .

أ _ المانعـــون: و يمثل هذا الاتجاه مجموعة من النحاة، و منهم ابن الضائـــع و أبو حيان النحـــوي و حجتهم في المنع أمران:[37]

---

[34] _ محمود فجال، السير الحثيث إلى الإستشهاد بالحديث في النحو العربي، أضواء السلف، ط2، الرياض، السعودية، 1997م، الجزء1، ص30 .

[35] _ محمود فجال، المرجع نفسه، ص30 .

[36] _ فاطمة محمد طاهر حامد، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، رسالة لنيل درجة دكتوراه، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية و آدابها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 1430هـ، ص36 .

[37] _ ينظر محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، مرجع سابق، ص236- 239.

ـ إنَّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى دون اللفظِ .

ـ وقوع اللحن في كثيرٍ من الأحاديثِ، لأنَّ بعض الرواة كانوا أعاجم .

و بالتالي قد يخطئون أثناء نقل الأحاديث لأنَّ ألسنتهم لم تكن على السليقة العربية .

ب ـ المجيزون: حيث نجد من النحاةِ من يجيزُ الاستشهادَ بالحديثِ النبويِ الشريفِ ومنهم الزمخشري و ابن خروف والذي كان يستشهد كثيرًا بالأحاديث النبوية، يقول فيه أبو الحسن ابن الضائع: " و ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسنٌ، و إن كان يرى أنَّ من قَبْلَهُ أغفلَ شيئًا وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى "[38] .

كما نجد من المجيزين أيضًا ابن مالك وابن هشام، وأيضًا بعض اللغويين و أصحاب المعاجم، لأنَّ ما كان يهمهم هو المعنى، فلم يكن هناك مانع من الاستشهاد بالحديث ومنهم ابن فارس وابن سيده، و الجوهري، و غيرهم [39]، و يستند هؤلاء إلى أنَّ الرسول أفصحُ العرب وقد أجمع على ذلك كل النحاة .

أمَّا بالنسبة لاختلاف روايات الحديث فإنَّه: " إمَّا أن يرجع اختلاف ألفاظ الحديث المتواردة على معنى واحد إلى الرواية بالمعنى، و إمَّا يعود لاختلاف مجالسه صلَّى الله عليه وسلَّم، بتعدد الأزمنة و الأمكنة، و الحوادث و الأحوال و السامعين و المستفتين و المتخاصمين [...] فكانت ألفاظه صلَّى الله عليه وسلَّم تختلف في كل ذلك، إيجازًا و إطنابًا، و وضوحًا و خفاءً، و تقديمًا و تأخيرًا بحسب ما تقتضيه الحال و يعود إليه المقام "[40] .

و قد ردَّ المجيزون على ذلك بأن قالوا: إنَّ الأصل في رواية الحديث أن لا يغير لفظه، كما أنَّ العلماء قد وضعوا ضوابطَ لضمان أنَّ الحديث منقول عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بلفظه ولم يتعرض للتحريف .

---

[38] ـ السيوطي جلال الدين، الإقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص95 .

[39] ـ ينظر محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص239 .

[40] ـ محمود فجال، السير الحثيث إلى الإستشهاد بالحديث في النحو العربي، مرجع سابق، ص57 .

ج ـ المتوسطون: و هم الذين كان موقفهم وسطًا لا هو بالقبول التام و لا هو بالرفض المطلق أي لم يرفضوا الأحاديث كلها، و لم يقبلوا بها كلها، و من هؤلاء نذكر الإمام أبو الحسن الشاطبي والذي رأى أنَّ الأحاديث تنقسم إلى قسمين: " قسمٌ يعتني ناقله بمعناه دون لفضه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، و قسمٌ عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلَّى الله عليه وسلَّم، ككتابهِ لهمدان و كتابه لوائل بن حجر، و الأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية "[41] ، فالشاطبي هنا يفرق بين نوعين من الأحاديث النبوية .

و كذلك رأي السيوطي و الذي يقف موقفًا وسطًا بين المنع و الإجازة فيقول: " و أمَّا كلامه صلَّى الله عليه وسلَّم فيستدل منه بما ثبت أنَّه قاله على اللفظ المروي، و ذلك نادر جدًا، و إنَّما يوجد في الأحاديث القصار على قلَّةٍ أيضًا "[42] ، فهنا إشارة إلى أنَّ الاستدلال بالأحاديث النبوية يكون في الأحاديث المروية بلفظها عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، أمَّا الأحاديث المروية بالمعنى، فلا يستدل بها .

3 – كلام العرب:

هو المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج في النحو العربي، و يشمل كلام العرب الشعر والنثر والذي قسمَّه النحاة إلى مطردٍ و آحادٍ، و وضعوا شروطًا للناقل، بالإضافة إلى ذلك وضعوا ضوابط مكانية و زمانية، فالحدود المكانية حصرها النحاة في قبائل معينة، و التي تقع في بطونِ الجزيرةِ العربيةِ، و لم تختلط بغيرها من الأمم، و الذين أُخِذت عنهم العربية، و هي: " قيس وتميم وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذَ و معظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، و بعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل "[43] .

لأنَّ القبائل الأخرى لم تثبت فصاحتها لمجاورتها للأعاجم .

---

[41] ـ محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، مرجع سابق، ص241 .

[42] ـ محمد سالم صالح، المرجع نفسه، ص242 .

[43] ـ محمد سالم صالح، المرجع نفسه، ص252.

أمَّا الشروط الزمانية فهي أنَّهم حددوا فترة الاحتجاج ب (150سنة) قبل الإسلام و (150سنة) بعده، و هي الفترة التي تسمى بعصر الاحتجاج و قد قام النحاة بتصنيف الشعراء إلى طبقات وهي:

- الطبقة الأولى: طبقة شعراء الجاهلية كالأعشى، و النابغة و امرئ القيس .

- الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين كلبيد، و حسَّان بن ثابت .

- الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين كجرير و الفرزدق .

- الطبقة الرابعة: طبقة المولدين أو المحدثين كبشار بن برد، و أبي نواس .

و قد رفض النحاة الاستشهاد بالأشعار مجهولة القائل ،حيث يقول ابن الانباري " لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر، لا يعرف قائله [..] وكأنَّ علَّة ذلك خوف أنْ يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته ومن هذا يعلم أنَّه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب و طبقاتهم " [44].

مصادر السماع من ناحية الترتيب نجد القرآن الكريم، هو المصدر الأول والحديث النبوي في المرتبة الثانية، ثم يأتي بعدهما كلام العرب بشعره ونثره في المرتبة الثالثة، و هذا نظريًا فقط ، أمَّا من ناحية التطبيق الفعلي فإنَّنا نجد أنَّ أكثر شواهد النحاة كانت من الشعر و النثر، ثم تأتي بعدهما القراءات القرآنية، و الحديث النبوي الشريف و الذي وقع حوله خلافٌ بين النحاةِ بسبب نقل بعض الأحاديث بالمعنى دون اللفظ و أيضًا بسبب وجود نقلة غير عرب مما قد يتسبب في تحريف بعض الأحاديث النبوية، ويمثل السماع باعتباره أول أدلة النحو مصدراً للاحتجاج، فهو بذلك حجة في وضع القواعد العربية لأنَّه كلام فصيح توفرت فيه الشروط التي حددها النحاة، ليضمنوا بذلك أن المادة المنقولة فصيحة .

و الترجيح في النحو العربي يعتمد أساسًا على الأدلة، فالمرجح يعود إلى السماع و يجمع ما ورد من أدلةٍ و حججٍ فيرجح بها رأيًا صائبًا و يطرح رأياً ضعيفاً، لأنَّ السماع أصل و دليل من أدلة النحو

[44] _ محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، مرجع سابق، ص149 .

العربي، و من خلال عملية البحث في تراثنا النحوي نجد أنَّ معظم القواعد بنيت من خلال الاعتماد على السماع أساسًا للتقعيد النحوي .

ثانيًا – علاقة الترجيح بالقياس:

القياس في النحو العربي هو الدليل الثاني من أدلة أصول النحو، و يتمثل في إجراء الكلام المستحدث على الكلام المسموع عن العرب، و إجراء تلك القواعد الموجودة في المسموع عليه، و بالتالي يصبح هذا الكلام من العربية و يلحق بالمسموع لأنَّه مُقاس عليه و بالتالي فهو من العربية.

و القياس في اللغة من " قاس الشيء يقيسه قيسًا و قياسًا، و إقتاسه و قيسه إذا قدَّره على مثاله والمقياس المقدار [...] و المقياس ما قيس به "[45]

أمَّا في الاصطلاح: فالقياس في عرف العلماء عبارة عن " تقدير الفرع بحكم الأصل، و قيل: هو حمل فرع على أصل بعلَّة، و إجراء حكم الأصل على الفرع، و قيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، و قيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع "[46] ، و من هذه التعاريف يتبين لنا أنَّ القياس عملية عقلية، لأنَّ عملية التقدير و المقايسة تعتمد أساسًا على العقل، و يتم ذلك من خلال وجود أربعة أركان:[47]

1 _ أصل وهو المقيس عليه .

2 _ الفرع و هو المقيس .

3 _ و حكم ثابت للمقيس عليه فيعطى للمقيس .

4 _ و علة جامعة تجلب الحكم للمقيس .

و للقياس في النحو العربي أهمية كبيرة، لأنَّه يمثل مصدرًا من مصادر الاحتجاج في العربية، و لذلك يقول الانباري: " اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأنَّ النحو كله قيـــاس و لهذا قيل في حـــده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر

[45] _ ابن منظور جمال الدين أبي الفضل محمد، لسان العرب، مرجع سابق، ص187، مادة (ق، ي ،س) .

[46] _ فاضل صالح السامرائي، أبو البركات بن الأنباري و دراساته النحوية، مرجع سابق، ص157 .

[47] _ فاطمة محمد طاهر حامد، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، مرجع سابق، ص131 .

النحو "[48] . فابن الأنباري هنا يعرف النحو من خلال مصطلح القياس، و يجعل النحو متمثلا فيه، لأنَّ معظم القواعد في النحو العربي مستنبطة عن طريق القياس، و لذلك فالقياس دليلٌ من أدلة النحو، له من الأهمية ما للسماع في النحو، لأنَّ القياس محمول عليه .

و يظهر ذلك من خلال تعريف ابن الانباري للقياس بقوله: " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[49] .

و للقياس في النحو العربي نوعان :

1 _ القياس الاستعمالي: و هو ما أورده ابن الانباري في تعريفه للقياس، و انطلاقًا من قول الانباري فإنَّ القياس هو أن نقوم بحمل كلامنا على كلام من سبقنا من العرب الفصحاء .

2 _ القياس النحوي: و يقوم به عالم اللغة أو النحوي و يعرفه ابن الانباري بقوله: " القياس حمل فرع على أصل بعلة، و إجراء حكم الأصل على الفرع "[50] ، و هذا النوع من القيـــاس خـــاص بالنحاة .

[48]_فاضل صالح السامرائي، أبو البركات بن الأنباري و دراساته النحوية، مرجع سابق، ص160.

[49] _ السيوطي جلال الدين، الإقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص203 .

[50] _ محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 1995م، ص20 .

_ أركان القياس :

1 _ الأصل: و هو المقيس عليه، و هو كل ما سمع عن العرب الفصحاء، و قد اشترط فيه النحاة الاطراد و الكثرة، هذا إن كان المسموع كلامًا، أمَّا إذا كان قاعدةً أو حُكمًا نحويًا فإنَّنا نجري عملية القياس عليه، و هذا ما يسمى في النحو بقياس الأحكام، أمَّا القسم الأول أي: الكلام فيسمى قياس نصوص، لأنَّنا نقيس على نصوص مسموعة عن العرب الفصحاء .

و المقيس عليه هو السماع و بالتالي شروطه هي شروط السماع و التي تتمثل في الفصاحة، و النقل الصحيح الكثرة و الاطراد، و لكن الكثرة و الاطراد ليسا شرطًا لأنَّ من النحاة من يجيز القياس على القليل، يقول السيوطي: " ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، و يمتنع على الكثير لمخالفته له "[51] .

أمَّا الشاذ و هو المخالف للقاعدة، و الذي لم يسمع من العرب الفصحاء فقد أنكر النحاة القياس عليه، و لأنَّ القياس على الشاذ يؤدي إلى اضطراب الأقيسة، و بالتالي فالقياس يكون على المطرد، و القليل، إذا لم يرد ما يخالفه، أمَّا الشاذ فمرفوض من قبل معظم النحاة .

2 – الفرع: (المقيس) و يشمل كل كلام مستحدث، غير منقول، فيقوم النحوي بإجراء عملية القياس، حيث يقيس غير المنقول على المنقول، و هو نوعان :

– قياس النصوص: و هو إلحاق نص غير مسموع بنص آخر مسموع عن العرب.

– قياس الأحكام: يقاس فيه الأحكام على الأحكام التي وضعت بعد استقراء النصوص، أي قياس قاعدة على قاعدة.

[51] _ السيوطي جلال الدين، الإقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص 216 .

3 – العلة: (الجامع) و العلة في اللغة هي المرض" علّ يعَلُ و اعتلَّ أي مَرضَ، فهو عليل، و أعلَّه الله، و لا أعلَّك الله أي لا أصابك بعلَّة، و العلة الحدث الذي شغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانيًا، منعة عن شغله الأول "[52] .

أمَّا في الاصطلاح النحوي: " الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح هي: الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظته، حيث اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير و الصياغة "[53] .

و العلة النحوية هي الركن الثالث من أركان القياس، و العلة تكون بين المقيس و المقيس عليه و هي ثلاثة أقسام: علة وشبه وطرد، و العلة هي الموجبة للحكم، فعندما يقوم النحوي بإجراء عملية القياس فإنَّ أول ما يبحث عنه هو العلة .

ففي رفع الفاعل العلة هي الإسناد، و قد قاس النحاة نائب الفاعل عليه لوجود عله الإسناد فيه أيضًا، و لذلك أُعطِي حكمه، و الذي هو الرفع .

1 _ مسالك العلة: للعلة في النحو العربي مسالك كثيرة منها:

أ _ الإجماع: هو " أن يجمع أهل اللغة على أنَّ العلة الموجبة للحكم هي كذا، كعلة تقدير الحركات في المقصور و التي هي التعذر، و في المنقـــوص هي الاستثقـــال، و قد أجمع النحـــــاة علـى هذه العلل "[54] .

ب – النص: و هو أنْ يَرِدَ في النص ما يوجب تلك العلة،كالحكاية التي رُويت عن أبي عمرو بن العلاء عندما قال: " سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له أتقول جاءته كتابي ؟ فقال: نعم أليست بصحيفة ؟ قال ابن جني: فهذا الأعرابي الجلف عَلَّلَ هذا

[52] _ ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد، لسان العرب، مرجع سابق، ص471، مادة (علل) .
[53] _ علي سلامة أبو شريف، العلة النحوية، دار الزهراء، ط1، الرياض، السعودية، 2012م، ص87 .
[54] _ ينظر علي سلامة أبو شريف، العلة النحوية، مرجع سابق، ص103 .

الموضع بهذه العلة واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره " [55] ، فهنا نجد أن النص الوارد في كلام العرب هو الذي أوجب العلة .

ج – الإيماء: و هو الإشارة إلى العلة، من طرف المتكلم دون أن يذكرها مثل: "روي أن قومًا من العرب أتوا النبي صلَّى الله عليه وسلَّم فقال: من أنتم ؟ فقالوا: نحن بنو غيان، فقال: بل أنتم بنو رشدان "[56]

فَفُهِمَ من قوله صلى الله عليه وسلم أن الألف والنون زائدتان.

د ــ السبر و التقسيم: و هو أن يذكر المتكلم كل العلل ويقوم باختبارها ويُبْقِي على ما يصلح منها، و ينفي غير الصالحة، و مثال ذلك قول ابن جني: " إذا سئلت عن وزن مروان فتقول: لا يخلو إمَّا أنْ يكون فعلان، أو مِفعال، أو فَعوال، هذا ما يحتمله، ثم يفسد كونه مفعالاً أو فعوالاً بأنَّهما مثالان لم يجيئا، فلم يبق إلا فعلان " [57].

هـ ــ بالإضافة إلى مسالك أخرى و كلُها توصل إلى العلة و منها المناسبة و الإخالة و الشبه و الطرد، و الدوران و إلغاء الفارق.

2 ــ قوادح العلة: و هي تمثل طرق الطعن فيها و منها:

أ ــ النقض: "و هو وجود العلة، و لا حكم، على مذهب من لا يرى تخصيص العلة "[58] .

و مثال ذلك رفع كل ما يسند إليه الفعل، و ذلك لوجود علة الإسناد.

ب ــ تخلف العكس: و هو أن يعدم الحكم عند عدم العلة، و مثاله: عدم رفع الفاعل لعدم الإسناد، و عدم نصب المفعول به، لعدم وجود الفعل، لفظًا أو تقديرًا .

---

[55] ــ علي سلامة أبو شريف، المرجع نفسه، ص103 .

[56] ــ علي سلامة أبو شريف، المرجع نفسه، ص 103.

[57] ــ علي سلامة أبو شريف، المرجع نفسه، ص104.

[58] ــ السيوطي جلال الدين، الإقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص332.

ج ـ عدم التأثير: و هو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه و مثاله: " ترك صرف حبلى، بأنه: تُرِك صرفه لأنَّ في أخره ألف التأنيث المقصورة، فيبين أنَّ المقصورة حشو، لأنَّها لا اثر لها في العلة "[59] فألف التأنيث تعد مانعًا إذا كانت للتأنيث فقط.

د ـ المعارضة: " و هو أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة و مثاله أن يقول الكوفي بأنَّ إعمال الفعل الأول أولى، و ذلك لقوة البناء و الابتداء، و يعارضه البصري، فيقول: بأنَّ إعمال الثاني أولى، لأنَّه اقرب إلى الاسم، و ليس في إعماله نقص معنى، فكان إعماله أولى "[60] .

و بالتالي فالمعارضة تقتضي رأيين مختلفين، و يقوم كل فريق بإثبات رأيه بالدليل القاطع.

هـ ـ بالإضافة إلى طرق أخرى ذكرها النحـــاة، بغرض الطعن في العلـــة و منها: تخلـف العكس، و القول بالموجب، فساد الوضع و غيرها من الطرق .

٤ ـ الحكم: ركن من أركان القياس، و عليه تقوم العملية القياسية، و الحكم موجود في الأصل، و عن طريق عملية القياس يعطى حكم الأصل للفرع، و قد قسَّم السيوطي الأحكام إلى ستة أقسام: واجب، ممنوع، حسن، قبيح، خلاف الأولى، و جائز على السواء .

و الحكم النحوي نوعان: نوع ثبت استعماله عن العرب، و آخر ثبت بالقياس و الاستنباط، و النوع الأول جائز القياس فيه، أمَّا الثاني فالملاحظ لأحكام النحاة أنَّه جائز، لأنَّهم لم يرفضوه مباشرة .

و للقياس أهميةٌ كبيرةٌ في النحو العربي، لما له من دور في إثراء اللغة العربية بالمفردات و الأساليب الجديدة، فاللغة العربية لم تسمع كلها، و إنَّـما جزء منها منقـول، و جزء آخر ناتـج عن عملية القياس .

و يعدُ القياس حجة خلال عملية الترجيح لأنَّ القواعـد المستنبطة عن طريق القياس قواعـد صحيحة و موافقة لكلام العرب الفصيح لأنَّها قيست عليه، و بالتالي " ما قيس على كلام العرب

[59] ـ علي سلامة أبو شريف، مرجع سابق، 105.

[60] ـ علي سلامة أبو شريف، المرجع نفسه، ص61.

فهو من كلام العرب "[61] ، لأنَّه جاري على قواعدها و أسسها المعروفةِ لديهم، و لذلك " جعل الرازي القياس أصلاً من الأصول التي يُعتمدُ عليها في إثباتِ اللغة نحوها و صرفها "[62] ، لأنَّه دليلٌ ثابتٌ بالحجة و البرهان و أغلب القواعد النحوية و الصرفية قائمة عليه .

" و كـــلام العرب بقسميه: المنظوم و المنثور حجة الكوفييـــن في قياسهم و معتمد اللغوييـن في معاجمهـــم، يقـــول السيوطـــي: و أمَّا كـــلام العرب فيحتج به بـما ثبـت من الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[63] و بالتالي المـادة اللغويـة الناتجـة عن القيـــاس، مادة جاريـة علـــــى كـــلام العرب الفصحـــاء، و تحمل كل خصائص العربية، و بالتالي فهو حجة و دليل أثناء وضع القواعد و أثناء عملية الترجيح بين الأدلة المتعارضة في النحو العربي.

[61] _ محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، ط1، بسكرة، الجزائر، 2012م، ص62.

[62] _ محمد عبد القادر هنادي، جهود الفخر الرازي في النحو و الصرف، مرجع سابق، ص391.

[63] _ محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، مرجع سابق، ص100.

ثالثًا _ علاقة الترجيح بالإجماع:

يمثل الإجماع الدليل الثالث في أصول النحو، و الإجماع في اللغة من: " جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعًا و جمعه و أجمعه فاجتمع و اجتمع و هي مضارعة، و كذلك تجمَّع و استجمع، و المجموع: الذي جمع من هنا و هنا، و إن لم يجعل كالشيء الواحد "[64] .

و في اصطلاح النحاة المراد بالإجماع: " اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص و المقيس على المنصوص، فأمَّا إن لـم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه "[65] ، أو هو اتفاقهم على رأي واحد في مسألة معينة .

قال الشوكاني : " الإجماع المعتبر في فنون العلم، هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به دون من عَداهم، فالمعتبر في الإجماع في المسائل الفقهية قول جميع الفقهاء، و في المسائل الأصولية: قول جميع الأصوليين، و في المسائل النحوية: قول جميع النحويين "[66] ، و انطلاقًا من هذا القول يمكن أن نتبين أن هناك ثلاثة أنواع من الإجمـــــــــــاع :

_ إجماع الفقهاء: ويكون هذا النوع عندما يُجمع الفقهاء على مسألةٍ فقهيةٍ، لم يرد دليل في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية الشريفة ليبين حكمها.

_ إجماع الأصوليين: و هو النوع الثاني من أنواع الإجماع، و هو أن يُجمع علماء الأصول على وضع حكم ما، يتعلق بأمور الشرع، و ذلك بعد وفاة الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، و ذلك الحكم يكون اجتهادًا من طرف هؤلاء العلماء .

_ إجماع النحاة: و يقصد به اتفاق النحاة و هم علماء البصرة و الكوفة على مسألةٍ نحويةٍ أو صرفيةٍ مـــــــا، و ذلك يكون باتفاقهم على رأي واحد يشترك فيه نحاة المدرستين.

---

[64] _ ابن منظور جمال الدين أبي الفضل محمد، لسان العرب، مرجع سابق، ص53، مادة(ج،م،ع).

[65] _ ابن جني (أبو الفتح)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د،ط، د، بلد، د، بلدة، د، تاريخ، الجزء1، ص189.

[66] _ فاطمة محمد طاهر حامد، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، مرجع سابق، ص178.

و الإجماع كما سبق الذكر دليل من أدلة النحو، فهو يعد حجة في النحو العربي إذا لم يخالف العربية الفصيحة، و لم يخالف المقيس على المنصوص أي لم يخالف القياس، و إذا خالفهما فإنَّه لا يعد حجة .

و الإجماع يكون بعد استقراء اللغة من قبل النحاة، و نظر معمق في مصادرها المختلفة، و بعد أن يجتهد النحاة في دراسة مسألة معينة يتوصلون إلى رأي مشترك بين علماء المدرستين، و يجمعون عليه و يصبح قاعدةً يسير عليها من يأتي بعدهم[67].

و من بين الأمثلة الكثيرة التي يوردها العلماء حول مسائل الإجماع نذكر ما ذكره أبو إسحاق في قوله تعالى: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾ الحج :17 .

أن التقدير: " يدعو من لضره أقرب من نفعه، قال: فقُدمت اللام عن موضعها، و حكى هذا القول عن البصريين و الكوفيين جميعًا "[68] .

انطلاقًا من هذا المثال يتبين لنا أن ما اجتمع عليه نحاة المدرستين يعد حجة في النحو، و تستنبط منه القواعد.

و في ترجيح الآراء يعد الإجماع حجةً أثناء عملية الترجيح، لأنَّه دليل من أدلة النحو، و هو يمثل اتفاق علماء المِصْرَين على رأي واحد و ذلك بعد اجتهاد و تفكير عميق من قبلهم، و بالتالي فالرأي الراجح و المجمع عليه يكون موافقًا للسماع و القياس.

[67] _ ينظر: السيوطي جلال الدين، الإقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص187.

[68] _ فاطمة محمد طاهر حامد، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، مرجع سابق، ص181-182.

المبحث الثالث: تعارض الأدلة و اختلافها

أولاً _ تعارض نقلين:

التعارض في اللغة هو: "كل مانع منعك من شغل و غيره من الأمراض فهو عارض، و قد عرض عارض، أي حال حائل، و منع مانع و منه يقال لا تعرض و لا تعترضْ لفلان أي لا تعترض له بمنعك " [69].

و المقصود بالتعارض هنا تعارض الأدلة و الترجيح بينها، و هو" أن يقتضي دليلان حكمين مختلفين في مسألة واحدة "[70] ، و يقوم النحوي بالترجيح بين هذه الأدلة المتعارضة .

يقول ابن الأنباري في تعارض النقلين: " إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، و الترجيح يكون في شيئين: أحدهما الإسناد و الآخر المتن"[71] .

أي أنَّ الترجيح يكون بالاعتماد على اتصال السندين، و أن يتصف الرواة بالثقة، و أن يكون موافقًا لقياس آخر يؤيده.

" فأمَّا الترجيح بالإسناد فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر، أو أعلم و أحفظ، و ذلك كأن يستدل الكوفي على النصب ب"كما " بقول الشاعر:

اسمع حديثًا كما يومًا يُحَدِثَهُ * * * * * عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا "[72]

فالفعل"يحدثه" جاء منصوبًا في البيت الشعري، و عامل النصب فيه هو"كما " و هذا ما ذهب إليه الكوفيون.

---

[69] _ ابن منظور جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، مرجع سابق، ص179، مادة (ع،ر،ض) .

[70] _ محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، مرجع سابق، ص524.

[71] _ محمد سالم صالح، المرجع نفسه، ص525.

[72] _ محمد سالم صالح، المرجع نفسه، ص525.

فيقول له البصري: " الرواة اتفقوا على أنَّ الرواية : " كما يومًا تحدثه " بالرفع أعلم منه و أحفظ وأكثر، فكان الأخذ بروايته أولى "[73] .

فكثرة الرواة و كثرة حفظهم، كانت دليلاً على أنَّ رأي البصريين هو الرأي الراجح .

و النوع الثاني من أنواع الترجيح هو الترجيح في المتن، و في ذلك يقول ابن الانباري: " و أمَّا الترجيح في المتن فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، و الآخر على خلافه، و ذلك كأن يستدل الكوفي على اعمال " أنْ " مع الحذف بلا عوض، بقول الشاعر:

ألا أيُّها الزاجري أحضرَ الوغى * * * * * و أن أشهد اللَّذات هل أنت مخلدي"[74]

" أن " في البيت الشعري تعمل مضمرة، و هذا ما ذهب إليه الكوفيون و هي العامل في نصب الفعل المضارع: أحضرَ .

فيقول له البصري: " قد روي " أحضُرُ " بالرفع أيضًا، على وفق القياس، فكان الأخذ به أولى، وبيان كونه النصب على خلاف القياس أنَّه لا شيء يعمل مضمرًا من الحروف "[75] .

جاء الرفع في الفعل "أحضرُ" موافقًا للقياس، لأنَّ " أن " تعمل النصب، و هي من عوامل الفعل و بالتالي ضعيفة، و لذلك ينبغي أن لا تعمل في الفعل النصب مع حذفها، دون ترك عوض .

[73] _ السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص397-398.
[74] _ السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص398.
[75] _ السيوطي جلال الدين، المرجع نفسه، ص399.

ثانيًا _ تعارض سماعين :

السماع هو كل ما سمع عن العرب الفصحاء، و الذي توفرت فيه الشروط التي حددها النحاة، و يأتي السماع دليلاً في مجال الترجيح بين الأدلة المتعارضة، و أيضًا دليلاً لترجيح الوجه الصحيح من بين مجموعة الوجوه و التي وقع حولها خلاف بين النحاة

و مثـــال ذلك ما ذكره أبو حيان في مسألة عود الضمير الفاعل المستتر في قولــه تعـــالى : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨٢﴾ ﴾ البقرة: 182 .

حيث نجده يذكر أقوالاً مختلفة في عود الضمير، و هي: " أنْ يعود على الموصي أو على الورثة، أو على الموصى لهم و على الورثة "[76] .

و بعد ذلك يضيف وجهًا آخر " و هو أنْ يعود على الموصى لهم فحسب و إنْ لم يتقدم لهم ذكر لأنَّ لفظة ' الموصي ' الذي سبق في الآية الكريمة يفيد أنَّ هناك موصى "[77]، بالإضافة إلى هذه الأقوال يضيف أبو حيان شاهدًا شعريًا يؤيد هذا الرأي و هو قول الشاعر:

و ما أدري إذا يممتُ أرضًا * * * * أريد الخير أيُّهما يليني ؟[78]

حيث يتضح من الشاهد أنَّ الشاعر أعاد الضمير على الخير و الشر رغم أنَّ لفظة ' الشر ' لم ترد في البيت، و إنَّما دلَّ عليها لفظ ' الخير ' ، المذكور في البيت.

كما نجد من صور تعارض سماعين يعضد القياس أحدهما دون الآخر، فيكون السماع الذي يوجد دليل يؤيده من القياس هو الراجح بينهما، و مثاله قول الشاعر:

و ما عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنتِ جارتنَا * * * * ألاَّ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دِيَّارُ

[76] _ محمود حسن الجاسم، تعدد الأوجه في التحليل النحوي، دار نمير، ط1، دمشق، سوريا، 2007م، ص126.
[77] _ محمود حسن الجاسم، المرجع نفسه، ص126.
[78] _ محمود حسن جاسم، المرجع نفسه، ص126.

و في مقابل هذا البيت نجد رواية أخرى تقول:

وَ مَا عَلينَا إذَا ما كُنتِ جَارَتنَا * * * * * ألاَّ يُجاورَنَا سِوَاكِ دِيَّارُ[79]

و الملاحظ لهذين البيتين يلاحظ أن ما ورد في القياس يؤيد الرواية الثانية .

أمَّا الرواية الأولى فلا دليل يؤيدها لا في السماع، و لا في القياس، و بالتالي فالرواية الثانية هي الأرجح.

[79] _ ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، الفقه، البلاغة، مرجع سابق، ص182.

ثالثًا _ تعارض قياسين :

إذا تعارض قياسان في النحو العربي فإننا نأخذ بالقياس الأرجح، يقول ابن الانباري :"إذا تعارض قياسان، أخذ بأرجحهما، و هو ما وافق دليلاً آخر من نقل أو قياس"[80].

ومثال أن يوافق أحد القياسين دليلا من نقل ، فهو ماسبق ذكره في تعارض نقلين .

"وأمَّا الموافقة من طريـــق القياس فهو مثل أن يستدل الكوفـــي على أنَّ (أنَّ) تعمل في الاسم النصب، و لا تعمل في الخبر الرفع"[81]، و هذا لأنَّها قيست على الفعل و بالتالي فهي أقل منه درجة في العمل.

عندما يتعارض قياسان ، فإننا نأخذ بالقياس الذي يؤيده دليل آخر سواء كان هذا الدليل من النقل أو القياس ، ففي المثال السابق لا تعمل " إن " في الخبر الرفع ، لأنها ضعيفة عن مرتبة الفعل الذي عملت بالحمل عليه، فالفعل أصل ، و(إنّ) فرع ، ومرتبة الفروع أقل من مرتبة الأصول، ولذلك فهي أقل منه في العمل كذلك .

فيرد البصري على قول الكوفي بقوله :"هذا فاسد، لأنَّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصـب، إلاَّ و يعمـل الرفـــع، فمـــا ذهبت إليـه يؤدي إلى ترك القيـــاس، ومخالفة الأصول لغيـــر فائدة، و ذلك لا يجوز "[82]، لأن " أن " تعمل النصب دون الرفع، و هذا يخالف ما ورد في كـــلام العرب ، و يخالف القياس، فكل العوامل الناصبة للاسم تعمل الرفع فيه.

و يمكن القول أن مظاهر الاضطراب في القياس تعود لأمرين:

1 _ "وجود قياس واحد لا تؤيده النصوص المسموعة وفي هذه الحالة ينكره بعض النحاة مستدلين بتلك النصوص .

---

[80] _ السيوطي جلال الدين، الإقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص403.

[81] _ محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، مرجع سابق، ص527 .

[82] _ السيوطي جلال الدين، الإقتراح في أصول النحو، ص404 .

2 _ تعارض الأقيسة : بأن يكون للأمر الواحد قياسان أو أكثر وتختلف نظرة النحاة لكل قياس منها، و كلها صحيح في نظرهم"[83].

وانطلاقا من هذا فإن التعارض قد يكون حول قياس واحد ، أو حول مجموعة من الاقيسة .

_ تعارض قياسين يعضد أحدهما السماع دون الآخر ، وفي هذه الحالة يكون القياس الذي يوجد دليل من السماع يؤيده، هو الأرجح بين المتعارضين، و من أمثلة ذلك: "اختلافهم في وجوب إبراز الضمير بعد اسم الفاعل عند امن اللبس و لا خلاف بالطبع إذا لم يؤمن اللبس"[84]، و ذلك نحو : زيد هند مُكَرِمُهَا هو ، و هند زيد مُكَرِمَتُه هي .

و قياس ذلك ، عند أمن اللبس قول الشاعر :

"قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت * * * * * بكنه ذلك عدنان و قحطان

فيكون الأرجح أنَّه إذا أمن اللبس لم يجب إبراز الضمير، و إنَّما يصبح جائزاً، و هذا رأي الكوفيين "[85]، لأنَّ هناك دليلاً يؤيده من السماع .

_ تعارض قياسين أحدهما يعضد قياس آخر ،والثاني لا يعضده شيء و في هذه الحالة يكون القياس الذي يعضده قياس آخر هو الأرجح، ومثال هذا النوع :" اختلافهم في رافع خبر (إنَّ) أهو " إنَّ "نفسها ، أم أن رفعه بما كان من قبل ، واحتج القائلون بأنَّ رافعه " إنَّ " بالقاعدة القائلة : ليس في الكلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب ، إلا و يعمل الرفع "[86] ، وهو القياس الأرجح ، لأن الآخر ، لا يوجد ما يؤيده.

_تعارض قياسين بصري وآخر كوفي ، وفي هذه الحالة فقد اجمع النحاة على أن القياس البصري هو الأرجح ، وذلك لما اشتهر به البصريون "من تعلق بالقياس وتدقيق في شروطه ، ولما عرف عن

[83] _ محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، القاهرة، مصر، 1989م، ص74.

[84] _ تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو الفقه البلاغة، مرجع سابق، ص182-183 .

[85] _ تمام حسان، المرجع نفسه، ص183 .

[86] _ تمام حسان، المرجع نفسه، ص183 .

الكوفيين من اهتمام بالسماع حتى إنَّهم ليقيسون على الشاهد الواحد"[87]، فمنهج الكوفيين يختلف عن منهج البصريين في القياس ، لأن البصريين كانوا يتشددون فيه ، ولا يأخذون عن كل العرب ، بل كانوا يتحرون الفصاحة والسلامة ، ويتحاشون في ذلك الإستشهاد أو القياس على الشاذ ، وقد قال السيوطي واصفاً منهجهم :"اتفقوا على أن البصريين اصح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، الكوفيون أوسع رواية"[88].

فالقياس " عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية ، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة "[89] و يجب أن يسير على قواعدها ، وإن خالفها يعد شاذاً عن القياس ،وعن القواعد المتعارف عليها في تلك البيئة.

[87] _ تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو الفقه البلاغة، مرجع سابق، ص183 .
[88] _ فاطمة محمد طاهر حامد، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، مرجع سابق، ص132 .
[89] _ تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو الفقه البلاغة، مرجع سابق، ص183 .

فالترجيح في أصل الوضع مصطلح فقهي، ظهر عند علماء الفقه، من خلال الترجيح بين الأحكام الفقهية، وقصدوا به : تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لدليل، وقد تأثر علماء النحو بعلماء الفقه و خاصة بمنهجهم في الدراسات الفقهية، ولذلك نجد كثيرًا من المصطلحات الفقهية، يستخدمها النحاة في مجال النحو، ومن بينها مصطلح الترجيح، والذي هو إظهار المجتهد قوة احد الطريقين المتعارضين على الآخر، بدليل صحيح ليعمل به، وذلك بالبحث عن الأدلة التي تؤيد الرأي الراجح.

ولعل الخلاف النحوي الذي وقع بين البصريين والكوفيين هو الدافع إلى قيام النحاة بعملية الترجيح بين تلك الآراء المتعارضة، والبحث عن الدليل من السماع والقياس، و الترجيح وأسسُه الثلاثة مصطلحات فقهية استخدمها النحاة في مجال النحو، و لكن بمفاهيم نحوية.

ومن بين الأسس التي اعتمدها النحاة في عملية الترجيح: السماع وهو كل ما سمع عن العرب والذي توفرت فيه الشروط التي وضعها النحاة وهي الفصاحة والكثرة وصحة النقل والشروط الزمنية والمكانية ويشمل السماع القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ويمثل السماع دليلاً للترجيح بين الآراء حيث يجمع النحوي الأدلة من القرآن أو الحديث أو كلام العرب ويؤيد بها رأيا يراه راجحاً.

والأساس الثاني الذي اعتمده النحاة هو القياس ، وهو دليل قطعي لأنه محمول على كلام العرب ، وبالتالي فهو من كلامهم ، وله أركان وهي الأصل والفرع والعلة والحكم ، والقياس في النحو العربي نوعان قياس استعمالي يقوم به المتكلم وقياس نحوي ويقوم به عالم اللغة ، وللقياس في عملية الترجيح أهمية كبيرة ، لأن القواعد المستنبطة عن طريق القياس قواعد موافقة لكلام العرب،وبالتالي فهو حجة خلال عملية الترجيح .

أما الأساس الثالث فهو الإجماع أي اتفاق النحاة على مسألة معينة ، وتصبح قاعدة ، يسير عليها من لحقهم ، لأن إجماع النحاة يستند إلى ما يوافق كلام العرب وقياسهم ، وبالتالي موافق لقواعد العربية ، وهو حجة في الترجيح بين الآراء، لأن ما أجمع عليه النحاة ، يعد من قواعد اللغة العربية.

وفي مجال تعارض الأدلة نجد التعارض بين نقلين وفي هذه الحالة يرجح النحاة الرأي الذي تتوفر فيه كثرة الرواية وسعة الحفظ ،أو الرأي الذي ورد دليل في القياس يؤيده .

كما نجد التعارض بين سماعين ،وبعد جمع الأدلة ، يكون الرأي الذي له دليل يؤيده من السماع أو القياس هو الراجع بينهما.

وفي مجال تعارض الأقيسة فإننا نأخذ بالقياس الأرجح ،وهو الذي نجد ما يؤيده من النقل أو القياس ، ومن صوره : تعارض قياسين يعضد أحدهما السماع دون الآخر، وأيضاً تعارض قياسين أحدهما يعضده القياس الآخر ، والصورة الثالثة : تعارض قياسين أحدهما بصري و الآخر كوفي ، وفي جميعها القياس الراجح هو ما يرد دليلاً يؤيده .

الفصل الثاني:

الترجيح في المسائل الخلافية من خلال كتاب الإنصاف

أولاً: القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟

ثانيًا: القول في رافع المبتدأ و رافع الخبر

ثالثًا: الاختلاف في إعراب الأسماء الستة

رابعًا: القول في نعم و بئس، أفعلان هما أم اسمان؟

خامسًا: القول في ناصب الاسم المشغول عنه

المسالة الأولى :

القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟

ظهر الخلاف حول الاشتقاق منذ القدم حيث نجد النحاة ينقسمون إلى فريقين، فمنهم من يقول بأن أصل الاشتقاق هو الفعل ومنهم من يقول بأنه المصدر .

و قد ذهب ***البصريون*** إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه ، أي أنهم يقولون بأن المصدر هو الأصل في الاشتقاق ، و منه أخذ الفعل و اشتق ، و قد أورد البصريون أدلة كثيرة تؤيـــــد مذهبهـــم :

_ أن المصدر يدل على زمان مطلق ، و الفعل يدل على زمان معين، و المطلق أصل للمقيد ومنه فإنّ المصدر أصل للفعل و مثال ذلك : انتشر الأمن، فالفعل هنا يدل على زمن معين و المتمثل هنا في الزمــن المـــاضي، بينمـا لو قلنـا: الانتشار و الذي هو المصدر، فإنَّه لا يدل على زمن معين ، و أنما يدل على الإطلاق .

_ و منها أيضا المصدر لا يختص بزمان معيّن، و لذلك قام النحاة باشتقاق أمثلة تدل على تعيين الأزمنة و ذلك من لفظه، و ذلك دلَّ على أنَّ المصـــــدر هو الأصل[90] .

و هو ما ذهب إليه **سيبويه** (ت180هـ) و ذلك في تعريفه للفعل حيث يقول: " أنَّ الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، و بنيت لما مضى، و لما يكون ولم يقع، و ما هو كائن لم ينقطع [....] و الأحداث نحو (الضَّرب) و (الحمدُ) و (القتلُ) ."[91]

فالفعل في نظر سيبويه مشتق من المصدر و مأخوذ منه، لأنَّ الأحداث هي المصادر.

---

[90] _ ينظر كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، المكتبة العصرية ، د.ط ، بيروت، لبنان ، 1997 م ، ج 1 ، ص 235.

[91] _ حسن حمزة، الوحدة و التنوع في النظرية النحوية العربية دراسة و معجم ، دار صائغ ، ط 1، بيروت ، لبنان، 2012 ، ص38.

و من بين الاراء التي وافقت البصريين فيما ذهبوا إليه نذكر :

الزجاجي (ت339هـ) و الذي نجده يقول: " أنَّ الأسماء تسبق الأفعال و لكنه يضيف قائلاً: ونظير ذلك أنَّا نقول: إنَّ الأسماء قبل الأفعال لأنَّ الأفعال أحداث للأسماء، و لم توجد الأسماء زمانًا ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معًا، و لكن حقه ومرتبته ".[92]

فالزجاجي يرى أنَّ الأسماء أصل للأفعال لأنها سابقة لها و يوضح أنَّ معنى السبق، ليس هو الوجود أولاً، فكلٌ من الاسم و الفعل نطقت به العرب في زمن واحد، و إنّما أعطيت الأسماء منزلة أعلى من الأفعال لأهميتها.

ونجد أيضا **ابن جني** (ت392هـ) و الذي "كان يأخذ برأيهم في أنَّ المصدر أصل و الفعل مشتق منه "[93].

كما نجد **الزبيدي** (ت802هـ) بعد أن عرض مسألة أصل الاشتقاق في كتابه، و عرض حجج الفريقين، ينتصـــر للمذهب البصري بقوله: "...و هو غريب، و الصحيح مذهب البصريين فاعتمـده"[94].

بالإضافة إلى ذلك نجد **الصبان** (1206هـ) يقول في كتابه و ذلك في مبحث إعمال المصدر: " أنَّ المصدر أعمل عمل فعله، لأنَّه أصلُ الفعل ، و لأنَّ الأصل في العمل للفعل، فهو من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه " [95].

فالصبان يرى أنَّ المصدر أصل للفعل، و الفعل فرع عليه،كما يرى أن العمل أصل في الأفعال .

---

[92] _ كيـــــس فيرشيج ، أعلام الفكر اللغوي التقليد اللغوي العربي، ترجمة أحمد شاكر الكلابي، الكتاب الجديد ،ط1، بيروت، لبنان، 2007، ج 3 ، ص 225 ، 226 .

[93] _ إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية ، دار الميسرة، ط 2، عمان ، الأردن ، 2010، ص137 .

[94] _ عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة ، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 1987 ، ص112 .

[95] _ زياد محمد أبو سمور، الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني، دار كنوز المعرفة ، ط1، عمان ، الأردن , 2010 , ص153 .

_ و أمَّا ***الكوفيون*** فقد ذهبوا إلى أنَّ " المصدر مشتق من الفعل و فرع عليه نحو: ضرب ضربًا و قام قيامًا " [96]، فالفعل عند الكوفيين هو الأصل في الإشتقاق، و المصدر فرع عليه .

و قد قدم الكوفيون أيضا مجموعة من الأدلة، و نذكر منها :

_ أنَّ المصدر يصح لصحة الفعل و يعتل لإعتلاله، و بالتالي فهو فرع عليه .

_ أنَّ الفعل يعمل في المصدر، فذلك يوجب أن يكون المصدر فرع عن الفعل ،" ذلك أن رتبة العامل تكون قبل رتبة المعمول". [97]

و من العلماء الذين ذهبوا إلى هذا المذهب نذكر **الفراء** (ت207 هـ) و الذي كان يرى أنَّ المصدر عنده ليس بمعنى الفاعل ، و إنّما بمعنى مفعول، "كأنَّه أصدر عن الفعل، لأنَّه صدر عنه، فهو بمعنى (مفعول) كما قيل: هذا مركبٌ فارهٌ، ومعناه: مركوب فارهٌ، و مشربٌ عذبٌ، و معناه مشروب عذبٌ "[98].

كما نجد رأي المستشرق **إسرائيل ولفنسون** ، و الذي تقوم دراساته على الدراسات النحوية المقارنة ، كما سيتبين لنا من خلال حديثه عن الخصائص و المميزات التي تتميز بها اللغات السامية، و توصل من خلال دراساته إلى أنَّ " لأغلب الكلمات في هذه اللغات مظهرًا فعليًا أيضا ".[99]

حيث يرى أنَّ أصل الإشتقاق في اللغات السامية هو الفعل .

و الملاحظ على رأي ولفنسون تأييده لرأي الكوفيين، و في المقابل يرد رأي المدرسة البصرية، و ذلك من خلال مقارنة اللغة العربية باللغات السامية .

---

[96] _ ينظر كمال الدين أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، مرجع سابق ، ص 44 .

[97] _ السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين دراسة تحليل تقويم ، المكتبة الفيصلية ، ط 1 ، مكة المكرمة ، السعودية ، 1985م ، ص 203 .

[98] _حسن حمزة، الوحدة و التنوع في النظرية النحوية العربية دراسة و معجم ، مرجع سابق ، ص 39 .

[99] _ السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين دراسة تحليل تقويم ، مرجع سابق ، ص 204 .

و من الآراء أيضًا نجد رأي مهدي المخزومـي و الذي يقول: " و من العسير جدًا أنْ نظفر بالدليل القاطع على ترجيح أحد الرأيين على الأخر ، لأنَّ ذلك يستلزم الإلمـام الكافي بتاريخ الفعل في لغة من اللغات أو بتاريخه في العربية ، و هو مطلب عسير جدًا "[100]، ذلك أنَّ تتبع الفعل من ناحية نشأته و تطـوره في لغة ما يتطلب جهدًا عظيمًا، لأنَّ الفعل في أي لغة كانت له مكانة كبيرة جدًا، و يضيف المخزومي إلى أنَّ الحل الوحيد أمام الباحث هو تتبع القرائن ، " و القرائن مما ذكرناه و مما لم نذكره إنَّما تدل على أنَّ الفعل هو مصدر اشتقاق أغلب الكلمات " [101] ، أي أنَّ معظمهـا يعود إلى طبيعة فعلية .

ـ و من خلال عرض مسألة أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر ؟ و بيان مختلف الآراء حول المسألة، و تحديد موقف كل من المدرستين، يترجح لدينا رأي المدرسة البصرية، و ذلك لكثـرة المؤيدين لهذا المذهب، و الذي يرى أنَّ أصل الاشتقاق هو المصدر، و نذكر من بين أراء المحدثين ما يلي :

ـ يرى **أحمد عبد الستار الجواري** بأنَّ " المصدر لفظ واسع الدلالة كثير تداوله في الكلام، لأنَّ فيه من الاسم و الفعل و خصائص معاني عدة فهو على الرأي الراجح أصل ترجع إليه الأفعال وتشتق منه كثير من الأسماء "[102] ، وهنا أشار أحمد عبد الستار الجواري إلى الخصائص التي تميز المصدر عن الفعل، و الذي يجمع بين الاسمية و الفعلية ، فمن خصائص الأفعال أن يعمل في المعمول بعده إذا توفرت فيه شروط معينة و أنَّـــــــــه يشمل على حروف فعله و حروف غيرها .

ـ كما نجد **السيد رزق الطويل** ينحو نفس المنحى، و يشكك فيما توصل إليه المستشرق ولفنسون حيث يقول : " أرى أنَّ ما انتهى إليه المستشرق اليهودي ليس أمـــرًا مقطوعًـا به، إذ لم يقم على دليل قاطع في المسألة، و ما أكثر الظواهر التي خالفت فيها العربية أخواتها السابقات؟"[103] فهو يرى

---

[100] ـ مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي ، ط2 ، بيروت لبنان ، 1986م، ص 106 .

[101] ـ مهدي المخزومي ، المرجع نفسه ، ص 106 .

[102] ـ أحمد عبد الستار الجواري، نحو القرآن ، المجمع العلمي العراقي ، د ،ط ، بغداد ، العراق ، 1974 م ، ص 68 .

[103] ـ السيد رزق الطويل ، الخلاف بين النحويين دراسة تحليل تقويم ، مرجع سابق ، ص 205 .

أنَّــه من غير الضروري أن تماثل اللغة العربية اللغات الأخرى و تسير جميع ظواهرها وفق قواعد تلك اللغات، و قال بأنَّــه: " إذا كان في المشتق ما في المشتق منه و زيادة و كان البسيط مقدمًــا على المركب، فأصل المشتقات كلها – صناعة– المصدر لا الفعل لأنَّ المصدر يدل على الحدث فحسب، بينما الفعل يدل على حدث مقترنًا بزمان، و قد يصاحب المشتق زيادة ثالثة كالدلالة على الفاعلية في اسم الفاعل ، و على المفعولية في اسم المفعول ".[104]

فالسيد رزق الطويل يرى بأنَّ المصدر يتميز بالبساطة، بينما الفعل مركب ، و بالتالي فالبسيط أصل للمركــب .

_ كمــا نجد **هشــام محمد علي سخينـــي** يقــول أنَّ : " الفعل المضارع يشتــق من الفعــل الماضي، بزيادة أحد أحرف (أنيت) في أول الماضي، و لم يكن اشتقاق الأفعال من الأفعال الوسيلة الوحيدة التي لجــأ إليها العرب في اشتقاق أفعالهم ، فقد اشتقوا الكثير من الأفعال من الأسماء كما تظهر المعاجم "[105] .

نجد علي سخيني يشير إلى طريقة اشتقاق الفعل المضارع من الفعل الماضي، و لكنَّه يضيف بأنَّ اشتقاق معظم الأفعال كان من الأسماء .

_ و أيضًا نجد الباحث **برجشتراسر** حيث يقول: " فكل الأسماء المذكورة ، و ما شاكلها في سائر اللغات السامية، أصلية غير مشتقة من الأفعال كما زعم بعض النحويين و اللغويين القدماء، و الحقيقة على عكس ذلك فالأفعال منها إذ وجدت مشتقة من الأسماء "[106].

ثم ذكر مجموعة من الأسماء، و قال بأنَّها أصيلة في كل اللغات السامية، و مما يدل على أنَّها لم تشتق من الأسماء ثلاثة أشياء و هي:[107]

104_ السيد رزق الطويل ، الخلاف بين النحويين دراسة تحليل تقويم ، مرجع سابق ، ص205 .

105 _ هشام محمد علي سخيني، نظام الفعل في اللغة العربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،كلية الآداب ، الجامعة الأمريكية ببيروت ، د،ط ، بيروت ، لبنان ، 1974م ،ص15.

106_ برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، ط2، القاهرة ، مصر ، 1994م،ص97 -98.

107_ ينظر برجشتراسر ، المرجع نفسه ، ص98-99 .

_ أنَّ كثيـــــر من تلـك الكلمات لا يحتمل معناها الاشتقـاق من الفعـل مثـل: الأرض، الجبل و الكرة، الشجرة، الجمل، و غيرها .

_ أنَّ هذه الأسماء، تخالف الأفعال التي يحتمل اشتقاقـها منها، و مثال ذلك كلمة الأذن ،فإن افترضنا اشتقاقها من السمع ، و لكننا نلاحظ أنَّ حروفهما مختلفة تمامًـا .

_ و الملاحظة الثالثة أنَّنا لانجد علاقة بين أوزان هذه الأسماء و معانيها، فهناك أسماء متقاربة في المعنـى، و متفـارقـة في الوزن مثل : العيـن ، الأذن ، الأسـد و غيرهـا ، فإذا اشتقت مـن الأفعـال، لكان الواجب أنْ يكون لكل معنى وزن ، أو أوزان قليلـــة .

المسألة الثانية :

القـــول في رافـــع المبتـــدأ و رافـــع الخبـــر

يمثل المبتدأ و الخبر في النحو العربي ركني الجملة الاسمية ، و قد اختلف النحاة في عامل الرفع في كلٍ منهما " فذهب ***البصريون*** إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، و أمَّا الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنَّه يرتفع بالابتـداء وحده، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالابتـداء و المبتدأ معًـا و ذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالمبتدأ ، و المبتدأ يرتفع بالابتداء".[108]

و كانت حجة البصريين في أنَّهم قالوا : بأنَّ العامل في رفع المبتدأ هو الابتداء ، ذلك أنَّ " العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيَّة كالإحراق للنار و الإغراق للماء ، و القطع للسيف، و إنَّما هي أمارات و دلالات"، [109] و الابتداء عامل معنوي، و يعني التجرد من العوامل اللفظية ، و" قد فسر ' الجُزُولي ' الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقًـا أو تقديـرًا للإسناد إليه أو لإسنـــاده".[110]

أي أنَّ الاسم إذا كان في صدارة الكلام فإنَّـه يقع عليه عامل يعمل فيه الرفـــع .

ثمَّ نجد بعض المتأخرين منهم ' **الزمخشري** ' و '**الجزولي** ' يقولون: إنَّ " هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضًا لطلبه لهما على السواء"[111] ،و إذا عمل الابتداء في المبتدأ فإنَّـه يعمل في الخبر، و ذلك قياسًـــا على غيره من العوامل العاملة عملين .

و هذا هو القول الأول، و القول الثاني يرى أصحابه بأنَّ الابتداء و المبتدأ يعملان معًا الرفع في الخبر ذلك لأنَّهم وجدوا أنَّ الخبر يقع بعدهما ، و أما القول الثالث فيرى أصحابه أنَّ الابتداء يعمل في المبتدأ، و المبتدأ يعمل في الخبر، و قد فسروا ذلك بأنَّ العامل المعنوي ضعيف، فلا يستطيع أن يعمل في معمولين، و بالتالي اقتصر عمله على رفـــع المبتدأ .

---

[108] _ كمال الدين أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، مرجع سابق ، ص44 .

[109] _ كمال الدين أبو البركات الأنباري ، المرجع نفسه ص 46 .

[110] _ رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسين بن محمد بن إبراهيم ، إدارة الثقافة و النشر بالجامعة ط1، مكة ،السعودية ، 1993م ، جزء 1 ،ص254 .

[111] _ رضي الدين الإستراباذي ، المرجع نفسه ، ص 254 .

يرى **الجمهور** و **سيبويه** " أنَّ رافع المبتدأ معنوي، و هو الابتداء، لأنَّه بُنِي عليه ، و رافع الخبر المبتدأ، لأنَّه مبنِيٌ عليه، فارتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء"[112]، فالابتداء انطلاقًا من هذا المذهب عامل و المبتدأ معمول له ، و المبتدأ عامل بدوره ، و الخبر معمول له .

و ذهب **الأخفش** و **ابن السراج** إلى أنَّ " العامل في الخبر هو الابتداء أيضًا لأنَّه طالبٌ لهما فعمل فيهما".[113]

فقولنا: المساجدُ أوطانُ المؤمنين ، نجد أنَّ ' المساجد ' مبتدأ مرفوع والعامل فيه هو الابتداء ، لأنَّ اللفظة أتت في صدارة الكلام، و لفظة ' أوطان ' خبر للمساجد ، مرفوع و العامل فيه اختلف العلماء فيه فمنهم من يجعله المبتدأ و منهم من يجعله الابتداء ، و منهم من يجعله الابتداء و المبتدأ معًا .

يقول **ابن السراج** (ت316 هـ)في تعريفه للمبتدأ: " المبتدأ ما جرَّدته من عوامل الأسماء و من الأفعال و الحروف، و كان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، و لا يستغني واحد منهما عن صاحبه، و هما مرفوعان أبدًا "[114]، و يذكر أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، و الخبر مرفوع بهما معًا، فالمبتدأ عند ابن السراج هو اسم يشكل مع الخبر معنى تام، و يكون مرفوع بعامل معنوي و هو ما يسميه النحاة : عامل الابتداء .

و قد ذهب **المبرد** إلى" أنَّ عامل الرفع في الخبر هو الابتداء و المبتدأ معًا، أي أنَّ كليهما عملا في الخبر الرفع ".[115]

و من بين الآراء التي جاءت موافقة لما ذهب إليه البصريون رأي **الزبيدي** (ت379 هـ) حيث نجده يقول: " إذا ابتدأت باسم لتخبر عنه، و لم توقع عليه عاملا، فارفع ذلك الاسم بالابتداء فإن

---

[112]_ السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط1،بيروت ،لبنان ، 1998م، جزء 1، ص311 .

[113]_ السيوطي جلال الدين ، المرجع نفسه، ص311 .

[114]_ علي أبو المكارم ، الجملة الاسمية ، المختار ، ط1 ، القاهرة ،مصر، 2007م، ص22-23 .

[115]_ أحمد حسن العزام ، النظير و أصول النحو في العربية، دار جليس الزمان، ط1،عمان، الأردن، 2010م، ص109 .

أخبرت عنه بشيءٍ من أسمائه أو نعوته فارفعه، لأنَّــه خبر الابتداء "[116]، فهو يرى أنَّ كل اسم نبتدئ به الكلام، هو مبتدأ و حكمه الإعرابي الرفع، و حكم ما يأتي بعده الرفع كذلك .

و هو أيضًا ما ذهب إليه **ابن جني** (ت392 هـ) حيث يقول: " المبتدأ كل اسم ابتدأته و عريته من العوامل اللفظيــة و عرضته لها، و جعلته أولاً لثانٍ، يكون الثــاني خبــرًا عن الأول و مسندًا إليـــه، و هو مرفــوع بالابتداء "[117]، أي أنَّ المبتدأ حسب رأي ابن جني كل اسم مجرد من العوامــل اللفظيــة، و هنا إشارة إلى وجود عامل معنوي، و هذا الاسم يكون له خبر يتم معناه .

و هو أيضًـا ما ذهب إليه **ابن يعيــش** (ت643 هـ) و الذي انتصر للبصريــين فيما ذهبوا إليه من " أنَّ عامل المبتدأ هو الابتداء، لا الخبر كما قال الكوفيون ".[118]

كما نجد **ابن الحاجب** (ت 656 هـ) حيث يقول: " المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي و ألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: العلــم مفيــد و ما قائم الزيدان، و أقائم الزيدان " [119]، و نلاحظ بأنَّ ابن الحاجب يقدم تعريفًا للمبتدأ، و مبتدأ الوصف، حيث يجمع فيه بين الشروط الواجبة في كلا المبتدأين، و يشير فيه إلى أنَّ المبتدأ هو كل اسم مجرد من العوامل اللفظية، توفر فيه شرط الإسناد، و قد يكون مبتدأ وصف مقترن بألف الاستفهام أو مسبوق بأداة نفي و يكون عاملاً في الاسم الظاهر الذي يأتي بعده .

كما نجد **ابن مالك** (ت672هـ) يقول في ألفيته: [120]

و رفعوا مبتدأ بالابتداء * * * * * كذاك رفع خبر بالمبتدأ

و الذي أشار فيه إلى أنَّ عامل رفع المبتدأ هو الابتداء، أمَّــا الخبر فمرفوع بالمبتدأ.

---

[116] _ علي أبو المكارم، الجملة الإسمية، مرجع سابق، ص23 .

[117] _ علي أبو المكارم، المرجع نفسه، ص23 .

[118] _ ابراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص156 .

[119] _ علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مرجع سابق، ص23 .

[120] _ محمد بن عبد الله بن مالك الأنصاري، ألفية ابن مالك في النحو و الصرف، دار الإمام مالك، د.ط، باب الوادي، الجزائر، 2009م،ص23.

ـ و ذهب ***الكوفيون*** " إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، و الخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، و ذلك نحو: زيد أخوك و عمرو غلامك "[121]، و قد احتجوا لذلك بأن قالوا: لأنَّ كل واحد منهما لابد له من الأخر، و لا يستغني أحدهما عن الأخر، لأنَّ فائدة الكلام تتم بهما معًا .

و هو ما ذهب إليه **الفراء** حيث نجده يقول: " إنَّا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت: زيد منطلق رافعًـــا لصاحبه "[122]، أي أنَّهما مترافعان .

ـ و هو أيضًا ما ذهب إليه **السيوطي** (ت911هـ) حيث نجده يختار رأي الكوفيين : " في أنَّ المبتدأ و الخبر مترافعان، كل منهما يرفع صاحبه "[123] .

و بعد عرض مسألة رافـــع المبتدأ و الخبر، و مختـلف الآراء التي قيلت حول هذه المسـألة، نتوصل إلى ترجيح رأي البصريين، و ذلك لكثرة المؤيدين لهـــذا الرأي.

بالإضافة إلى ذلك ما ورد من أراء لعلماء محدثين حول هذا الموضوع و نذكر من بين الآراء التي جاءت معاضدة لمذهب البصريين:

ـ رأي **علي أبو المكارم**، و الذي نهج طريق القدماء في تعريفهم للمبتدأ حيث يقول في كتابه الجملة الاسمية بأنَّ المبتدأ " اسم معين الدلالة مرفوع مجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة و شبهها، وقع مسندًا إليه، يكون مع خبره جملة "[124] ، و مثال ذلك قولنا: السماء كئيبة ، جملة خالية من العوامل اللفظية، تتكون من مسند إليه (السماء) و مسند (كئيبة) ، تحمل معنى، ذلك أنَّ المبتدأ عند أبي المكارم اسم يحمل دلالة، و يكون مرفوعًا بعامل معنوي لا لفظي، و اشترط فيه الإسناد .

ـ كما نجد **وليد عاطف الأنصاري** و الذي يرى أنَّ " المبتدأ لا يحتاج إلى العوامل من أجل رفعه، لأنَّ الأصل في المبتدأ أن يكون مرفوعًا "[125] ، كما يقول أيضًا أنَّ: " الخبر لا يحتاج إلى العوامل من

---

[121] ـ كمال الدين أبو البركات الأنبا ري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، مرجع سابق، ص49 .

[122] ـ ينظر كمال الدين أبو البركات الأنبا ري، المرجع نفسه، ص49 .

[123] ـ إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص230 .

[124] ـ علي أبو المكارم الجملة الاسمية، دار المختار، ط1، القاهرة، مصر، 2006، ص28.

[125] ـ وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا و نقدًا، دار الكتاب الثقافي، ط2، إربد، الأردن، 2006م، ص66 .

أجل رفعه، لأنَّ الأصل فيه أن يكون مرفوعًا " [126]، ذلك أنَّ المبتدأ و الخبر في نظر عاطف الأنصاري يستحقان الرفع، و ذلك استنادًا إلى مبدأ الأصل، و أخذًا في ذلك برأي سيبويه و ابن السراج .

_ كما نجد أيضًا رأي **فاضل السامرائي** و ذلك عندما يتحدث عن مبتدأ الوصف الرافع لمرفوعه، و ذلك في التركيب الاسنادي التام حيث يقول: " فاسم الفاعل و غيره من الصفات لا تكون جملة مع مرفوعها إلا إذا تجرد لأن يكون مسندًا لهذا المرفوع ليس إلا ؛ و ذلك إذا اكتفى الوصف بمرفوعه في نحو: أمسافر الرجلان؟ "[127] ، ففي هذا المثال تجرد الوصف لكونه مسندًا إلى المرفوع بعده، لأنَّها تمثل جملةً مؤلفةً من مسند و مسند إليه .

_ و يضيف **عبد الهادي الفضلي** حين عرَّف المبتدأ قوله:" المبتدأ: هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة "[128]، حيث يكون الاسم صريحًا أو مؤولاً، و يكون مجردًا من كل العوامل اللفظية غير الزائدة لأنَّ العوامل الزائدة لا تؤثر في المحل الإعرابي،و إنَّما تؤثر في اللفظ .

_ و يقول **محمود سليمان ياقوت** بأنَّ العلماء عندما بحثوا عن العامل في رفع المبتدأ قالوا: " إنَّه مرفوع بالابتداء، وهو عامل معنوي المقصود به كون الاسم مجردًا عن العوامل اللفظية الأصلية، أو كونه واقعًا في أول الجملة، أمَّا الخبر فالعامل فيه لفظي، وهو المبتدأ أي إنَّه يرفع الخبر"[129]، فهو يذهب مذهب من قال أنَّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء،و عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ، كما أشار إلى التجرد من العوامل الأصلية أي غير الزائدة، و هو ما قاله عبد الهادي الفضلي سابقًا .

---

[126] _ وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا و نقدًا، مرجع سابق، ص67 .

[127] _ كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، ط1 ،عمان، الأردن ،2009م، ص138 .

[128] _ عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق، ط1 جدة، السعودية، 1980م، ص66 .

[129] _ محمود سليمان ياقوت، النحو التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم، مكتبة المنار الإسلامية، د.ط، الكويت، الكويت، 1996م، ص266.

المسألة الثالثة:

الاختلاف في إعراب الأسماء الستة

اهتم النحاة بدراسة ما يسمى في النحو العربي بالأسماء الستة و هي: أبو، أخو، حمو، فو، ذو بمعنى صاحب و هنٌ، و قد " ذهب ***البصريون*** إلى أنَّ الأسماء الستة معربة من مكان واحد (فتكون معربة بالحروف وحدها أو بالحركات وحدها) ،و الواو و الألف و الياء هي حروف الإعراب، و فسروا ذلك بأنَّ الإعراب يدخل الألفاظ للفصل بين المعاني، و يتحدد هذا بطريقةٍ واحدةٍ فلم يجمعوا بين طريقتين للفصل بين تلك المعاني، و المتداولة على الكلمة بحسب وظيفتها في الجملة .

و قد قال بهذا الرأي **الأخفش الأوسط** (ت211 هـ) حيث قال بأنَّ الأسماء الستة معربة من مكان واحد، و لكنَّه خالفهم في أنْ تكون الواو و الألف و الياء هي حروف الإعراب "[130]، حيث كان يرى " أنَّها معربة بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف " [131]، لأنَّه يراها مجرد دلائل على الإعراب

و هو أيضًا مذهب **علي بن عيسى الرَّبَعِيُّ** و الذي يرى " أنَّها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، و إذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، و إذا كانت مجرورة ففيها نقل و قلب " [132].

ففي الحالة الأولى يكون المثال: جاء أَبَوُهُ ، ونتيجة للثقل نُقلت الضمة إلى ما قبلها و هي الواو فصارت بالنقل: جاء أَبُوهُ .

أمَّا في الحالة الثانية فالمثال التالي: أكرمتُ أَبَوَهُ، لأنَّها في محل النصب (مفعول به)، تحركت الواو و كان ما قبلها مفتوحًا، ولذلك فالأولى أنْ تقلب ألفًا: أكرمت أَبَاهُ، فهنا حدث قلب للحرف دون نقل لحركته .

---

[130]_ ينظر كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مرجع سابق، ص17 .

[131]_ إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص64 .

[132]_ كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، مرجع سابق، ص17 .

وأمَّا في الحالة الثالثة فمثالها: سلمت على أَبَوِكَ، و نتيجة للاستثقال نقلت الكسرة تحت الواو، إلى ما قبلها، و قُلبت الواو ياء، لمناسبتها الكسرة، فكان هنا نقل للحركة من الواو إلى الباء، و قلب للحرف (الواو) إلى حرف آخر يناسب حركة الجر[133].

_ كما نجد **قطرب**(ت206هـ) و الذي " كان يرى أنَّ الأسماء الخمسة أباك و أخواتها معربة بالحروف الألف والواو و الياء ، وكأنَّها نابت عن الحركات" [134]، فهذه الحروف وجدت نيابة عن الحركات و دلت على الوظيفة نفسها التي دلت عليها الحركات سواء أكانت الفاعلية أو المفعولية أم غيرها، وبالتالي فهو يرى أنَّها معربة من مكان واحد .

_ أمَّا **الجرمي** (ت 225هـ) فقد " كان يرى أنَّ إعراب الأسماء الخمسة إنَّما هو بالتغير و الإنقلاب من الواو إلى الألف و الياء في حالتي النصب و الجر ، و بعدم هذا الانقلاب في حالة الرفع "[135] ، و هو نفس مذهب ' الرَبَـعِـيُ ' و بالتالي ففي حالة الرفع لا يحدث أيُ تغيير، و في حالتي النصب و الجر يحدث تغير، وذلك لوجود الثقل أو عدم الناسبة بين الحرف و الحركة .

و من بين الأراء التي جاءت موافقة لأراء البصريين نذكر:

_ **ابن يعيش** (ت643هـ) و الذي " كان موافقًا للبصريين، و قد عرض في كتابه أراء سيبويه و الأخفش و الجرمـي و الكوفييـــن في إعراب الأسمـــاء الخمسة، فضعف أراء الكوفييـن و المازني و الجرمي زاعمًا أنَّه خولف في هذه الأسماء القياس بحذف لاماتها في حال إفرادها "[136].

فقولنا أخ محذوفة اللام، و كذلك بقية الكلمات .

_ كما نجد **النحاس** (ت338هـ) والذي " كان يذهب إلى أنَّ الأسماء الستة : أباك وأخواتها معربة بحروف العلة نفسها " [137]، و هو بذلك يوافق قطرب و هشام من الكوفيين و الزجاجي من

[133] _ ينظر كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، مرجع سابق، ص22 .
[134] _ إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص67 .
[135] _ إبراهيم عبود السامرائي، المرجع نفسه، ص69 .
[136] _ إبراهيم عبود السامرائي، المرجع نفسه، ص193 .
[137] _ إبراهيم عبود السامرائي، المرجع نفسه، ص193 .

البغداديين و كان ابن مالك " يذهب إلى أنَّ الأسماء الخمسة مثل ' أبوك ' معربة بالحروف، بينما ذهب سيبويه إلى أنَّها معربة بحركات مقدرة على الواو و الألف و الياء، و برأيه أخذ ابن عقيل (ت769هـ) "[138] ناعتًا له بأنَّه هو الصحيح، و في كل الحالات معربة من مكان واحد .

_ وذهب **الصبان** (ت1206هـ) في حديثه عن استصحاب الحال إلى أنَّ " الأسماء الستة إنَّما أُعربت بالحروف استصحابًا للأصل، و ذلك لأنَّ الأصل في المعرب بالفرع، و هو الحرف، أنْ يكون رفعه بالواو و نصبه بالألف و جره بالياء، ليجانس الفرع الأصل " [139].

فالصبان يقول باستصحاب الحال، فالأصل في الإعراب بالحركات و هذا هو الأصل، أمَّا الفرع فيكون بالإعراب بالحروف .

_ "و ذهب ***الكوفيون*** إلى أنَّ الأسماء الستة المعتلة، و هي أبوك و أخوك و حموك، و هنوك و فوك و ذو مال معربة من مكانين " [140].

أي تغير الحركات الإعرابية بتغير الوظائف، و كذلك الحروف (الواو الألف الياء) التي بعد الحركات الإعرابية، و بالتالي فهو معرب من مكانين .

و نذكر من بين العلماء الذين نادوا بهذا المذهب **الكسائي** (ت189هـ) و الذي " كان يرى أنَّ إعراب الأسماء الخمسة: أبوك و أخواتها يكون من مكانين بالحروف و الحركات السابقة لها معًا " [141].

_ و هو أيضًا ما ذهب إليه **الفراء** (ت207هـ) " و هي أنَّها معربة من مكانين، حروف المد و حركات ما قبلها "[142] ، أي أنَّها معربة من مكانين، و ذلك حتى يفصل بين المعاني، لأنَّ وظيفة الإعراب هي التمييز بين المعاني المختلفة .

---

[138] _ إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص225 .

[139] _ زياد محمد أبو سمور، الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني، مرجع سابق، ص153 .

[140] _ كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، مرجع سابق، ص 17 .

[141] _ إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص93 .

ـ و بعد عرض مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة و ذلك من خلال الوقوف عند رأي المدرسة البصرية و المدرسة الكوفية، و بالإضافة إلى نقل لأهم الآراء التي وردت من طرف النحاة حول هذا الموضوع توصلنا إلى ترجيح رأي المدرسة البصرية، و القائل بأنَّ الأسماء الستة معربة من مكان واحد، و الحروف (الواو و الألف و الياء) هي حروف الإعراب .

و ذلك من خلال ما أورده المحدثون من أراء تدعم ما ذهب إليه هؤلاء، و نذكر منهم:

ـ **عباس حسن** و الذي يقول في حديثه عن الأسماء الستة، " هي: أب، أخ، حم، فم، هنٌ، ذو بمعنى صاحب، فكل واحد من هذه الستة يرفع – في الأغلب- بالواو نيابة عن الضمة و ينصب بالألف نيابة عن الفتحة، و يجر بالياء نيابة عن الكسرة " [143].

و من أمثلة ذلك : صلَّى أبُوك الفجرَ في المسجد .

صليت و أخَاك الفجرَ في مسجد النور .

صليت بأخِيك العصرَ .

و يضيف عباس حسن " بأنَّ هناك شروطًا يجب أن تتوفر في هذه الكلمات حتى تعرب بالحروف منها أن تكون مفردة و أن تكون مكبَّرة و أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، وإلاَّ فإنَّها تعرب بالإعراب المتعارف عليه " [144].

ـ و هناك شرط خاص بكلمة: فم و هو حذف الميم، و الاقتصار على الفاء، و تعرب بعدها بالحروف .

ـ و شرط آخر خاص بلفظة ' ذو ' و التي تكون بمعنى صاحب، و هو إضافتها لاسم ظاهر، و يكون ذلك الاسم دالاً على الجنس.

---

[142]_ أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، تحقيق عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار العرب، د،ط ،بيروت، لبنان، 1986م، ص114.

[143]_ عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط3، القاهرة، مصر، د، تاريخ، ج1، ص108 .

[144]_ عباس حسن، المرجع نفسه، ص108-109 .

مثل قول الشاعر: [145]

وَ مَنْ لاَ يَكُنْ ذَا نَاصِرٍ يَوْمَ حَقِهِ * * * * * يَغْلِبْ عَلَيْهِ ذُو النَصِيرِ وَ يُضْهَدُ

_ و كلمة هنٌ الإعراب بالحروف فيها قليل، و لذلك تعرب بالحركات الأصلية (الضمة – الفتحة – الكسرة)، لوقوع النقص فيها، لأن الأصل فيها: هَنُو.

_كما نجد أيضا رأيا **لعبد الرحمان أيوب** في كتابه دراسات نقدية في النحو العربي حيث يذكر رأيًا حول إعراب الأسماء الخمسة و هو أنها تعرب بالحركات، ثم يقول بأن هذا الإعراب خاطئ" و الأصح الإعراب الذي سنذكره و هذا الإعراب ينطبق على المجموعة الأولى و المجموعة الثانية على السواء، و هو: ترفع بالواو و تنصب بالألف و تجر بالياء فنقول: هذا أبوك، و رأيت أخاك، مررت بأخيك، هذا ذومال، رأيت فاك ...الخ"[146].

و يضيف أن هذه الكلمات تعرب بالحروف، إلاَّ إذا طرأ عليها طارئ فإنها عندئذ تعرب بالحركات المعروفة .

_كما نجد رأي **عمار إلياس البوالصة** و الذي عارض إبراهيم أنيس فيما ذهب إليه حيث يقول إبراهيم أنيس في قضية الإعراب بالحروف بأنه : " لا يمت لحقيقة اللغة بصلة، و ما هو إلاَّ وجود أكثر من صورة للكلمة في اللهجات السامية، أمَّا أصحاب اللهجة الواحدة فقد كانوا يلتزمون صيغةً واحدة كما يرى " [147]، و رغم ما قدمه إبراهيم أنيس من أدلة، إلاَّ أنَّنا نجد عمار إلياس البوالصة يقول بأنَّه يميل إلى الرأي الأعم و الذي يقول: " إنَّ الإعراب بالحروف أساس من الأسس المهمة في اللغة، و نحن نعتمد في القياس على ما ورد إلينا من القدماء الذين بنوا القواعد على الشعر القديم و

[145] _ ينظر عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ص110 .

[146] _ عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، د، ط ، مصر، الجديدة، 1958م،ص41 .

[147] _ عمار إلياس البوالصة، الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس دراسة وصفية تحليلية، دار جليس الزمان، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص171 .

القرآن الكريم "[148]، أمَّا ما ورد شاذًا و مخالفًا لما أَلِفَه النحاة فإنَّهم وجدوا له التخريج المناسب، و بالتالي نلاحظ أنَّ معظم النحاة قالوا بإعراب الأسماء الخمسة بواسطة الحروف.

_ يضاف إلى ذلك رأي **عاطف فضل محمد** و الذي يقول : ترفع الأسماء الخمسة بالواو نيابة عن الضمة، و تنصب بالألف نيابة عن الفتحة و تجر بالياء نيابة عن الكسرة "[149]، قال تعالى: ﴿ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ﴿٢٣﴾ ﴾ القصص: 23 ، ف ' أبُو ' المذكورة في الآية تعرب: مبتدأ مرفوع بالواو، لأنَّه من الأسماء الخمسة.

و بالتالي فالباحث عاطف فضل محمد يرى بأنَّ إعراب الأسماء الخمسة يكون بالحروف و التي تنوب عن الحركات.

[148]_ عمار إلياس البوالصة، الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس دراسة وصفية تحليلية، مرجع سابق، ص152 .

[149]_ عاطف فضل محمد، النحو الوظيفي، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن،2013 م، ص87 .

المسألـــــــــة الرابعة:

القول في نعـــم و بـــئس، أفعـــلان همـــا أم اسمان ؟

"ذهب ***البصريون*** إلى أنَّهمـــا فعلان ماضيان لا يتصرفان "[150] ،أي أن نعم و بئس حسب ما ذهب إليه البصريـــون صيغتان تنتميان إلى قسم الأفعال، و قولهم لا يتصرفان أي أنهما جامدان، لا يؤخذ منهما المضارع و الأمر، و إنَّما تستقران على صيغة الماضي .

و احتج البصريون على فعلية هاتين الصيغتين باتصالهما بضمائر الرفع المتصلة (ألف الاثنين و واو الجماعة) و مثاله: نعما رجلين و نعموا رجالاً، و ذلك لأن هذه الضمائر تتصل في اللغة العربية بالأفعال، لا الأسماء، كما أنها تقبل تاء التأنيث الساكنة، و التي تختص بالأفعال مثل: نعمت الفتاة.

كما أنَّ بناءهما على الفتح كان سببًا في جعل البصريين اعتبارهما فعلين: ذلـــك لأن البناء من خصائص الأفعال[151].

و من بين العلمـــــاء الذين وافقـــوا هذا المذهب نذكر العالم النحوي **أبو الحسن بن حمزة الكسائي** و هو كوفي المذهب، " إلاَّ أنَّه وافق البصريين فيها ذهبوا إليه، و خالف مدرسته، و ذلك في أنَّ نعم و بئس فعلان ماضيان" [152].

كما نجد **المبـــرد** يقول في أثناء حديثـه عن نعـم و بـئس أنه يجوز " الجمع بين فاعـل نعم و بئس و تمييزه لوروده في أشعـــار العـــرب"[153] .

و منـــه قـــــول الشاعـــــــــر:

تزودْ مثلَ زادِ أبِيك فينا * * * * * فنعمَ الزادُ زادُ أبِيك زاداً

---

[150]_ كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، مرجع سابق، ص97 .

[151]_ ينظر كمال الدين أبو البركات، المرجع نفسه، ص104 .

[152]_ ينظر السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين دراسة تحليل تقويم، مرجع سابق ، ص203 .

[153]_ إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص77 .

فالملاحظ في هذا البيت أنه جُمع فيه بين فاعل نعم ' الزادُ '، و بين تمييزها ' زادًا '، و قد خالف هذا الرأي سيبويه و رَأَى بأنَّ ' زاداً ' إما أنْ تكون مفعول مطلش\\ق للفعل ' تزود ' وإما أنْ تكون مفعول به للفعل "تزود" كذلك المذكور في أول البيت [154].

ـ و من بين الآراء التي وافقت البصريين فيما ذهبوا إليه نذكر رأي **خالد بن عبد الله الأزهري** (ت 905هـ)حيث نجده في كتابه بعد أنْ ذكر أراء النجاة حول نعم و بئس و ذكر طريقين فيهما الأولى: منهم من ذهب أنهما فعلان، و هو مذهب البصريين و الكسائي من الكوفيين، و منهم من ذهب إلى أنَّهما اسمان و هو مذهب الكوفيين .

و الثانية: أنَّ الخلاف حول الصيغتين، هو بعد إسنادهما إلى الفاعل: فمذهب البصريين أنَّهما جملتان فعليتان، و مذهب الكوفيين أنَّهما اسمان محكيان، قاما مقام الموصوف بعد حذفه، فجملة: نعم الصاحب زيد، أصلها: صاحبٌ نعم الصاحب زيد، يقول: " و الطريق الأولى هي المشهورة، و أصحها أنَّ نعم و بئس فعلان جامدان و على ذلك جرى **الناظم** فقال:

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ * * * * * نِعْمَ وَ بِئْسَ رَافِعَانِ إِسْمَيْنِ "[155]

قال تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾ ﴾ ص: 44، فنعم في الآية الكريمة فعل ماضي جامد مبني على الفتح، و العبد فاعل مرفوع .

كما نجد أيضا رأي ابن **مالك** (ت 672) حيث يقول في شرح الكافية:" و قد انفردت التاء الساكنة بلحاقها (نعم) و (بئس)، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها (تبارك) ورد الأخير بجواز أنْ يقال تباركت أسماء الله" [156]، فلزوم التاء الساكنة لنعم و بئس دلَّ أنَّهما فعلان حسب رأي ابن مالك " و الغالب في فاعل نعم و بئس أنْ يكون معرفًا بالألف و اللام، أو مضافًا إلى ما هما فيه أو مضافًا

[154] ـ ينظر إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص17 .

[155] ـينظر خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح في التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان،2000، جزء2، ص75- 76- 77 .

[156] ـ السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق، ص 30 .

إلى مضاف إلى ما هما فيها، أو ضميرًا مستترًا مفسرًا بنكرةٍ منصوبةٍ على التمييز "[157]: ففي حالة المعرف بالألف واللام قوله تعالى في سورة الأنفال الآية الأربعون ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْۚ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٤٠﴾ ﴾ الأنفال: 40.

و مثال الحالة الثانية: نعم دعاءُ الصائمين .

و الحالة الثالثة: قول الشاعر:

فَنِعْمَ ابْنُ أختِ القَومِ غيرَ مكذَّبٍ * * * * * زهيرٌ حسامٌ مفردٌ من حمائل

و الحالة الرابعة و هي حالة أن يكون ضميرًا مستترًا يفسره نكرة منصوب على التمييز و مثالها قوله تعالى في سورة الكهف الآية خمسون ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾ ﴾ الكهف: 50 .

فلفظة ' بدلا ' جاءت تمييز يفسر الضمير المستتر و الذي هو الفاعل للفعل (بئس) .

" و ذهب ***الكوفيون*** إلى أنَّ نعم و بئس اسمان مبتدأن "[158]، و قد قدَّموا مجموعة من الحجج لتأييد ماذهبوا إليه منها: " أنَّه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ألا ترى أنَّك لا تقول: نعم الرجلُ أمس، و لا نعم الرجل غداً... و الثاني أنهما لا يتصرفان، و التصرف من خصائص الأفعال فلمَّـا لم يتصرفا دلَّ على أنَّهما ليسا فعلين "[159]، فالزمن أهم عناصر الفعل في اللغة العربية، و تجردُ

[157] _ أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الشافعي، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2000م، جزء1، ص495 .

[158] _ ينظر كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، مرجع سابق، ص97 .

[159] _ أسماء أبو بكر محمد، معجم الأفعال الجامدة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1993م ، ص38 .

اللفظة من الزمن دليلٌ على عدم فعليتها، و كذالك الأمر بالنسبة للتصرف، فمن خصائص الفعل أنَّه يتصرف، إلاَّ أنَّ ' نعم ' و ' بئس '، تتميزان عن باقي الأفعال بالجمود .

و بالإضافـــة إلى ماسبق أضافوا قبولهمـــا للخافض، و أمثلة ذلك كثيـــرة، و منها قول حسان بن ثابت :

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤلِف بيتَهُ * * * * * أَخَا قلةٍ أو معدِمَ المالِ مُصْرِمَا

و لانَّ حروف الجر مختصة بالاسماء فإنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّهما إسمان، لدخول حرف الجر عليهما.

كما لاحظوا قبولهما النداء مثل قوله تعالى في سورة الأنفال الآية الأربعون:﴿وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَىٰكُمۡۚ نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ٤٠﴾ الأنفال: 40 [160].

فهذه مجموعة من الأدلة، والتي استند إليها الكوفيون لتبرير وجهة نظرهم، ومن بين العلماء الذين قالـوا بهذا الرأي نجد **أبو جعفر الـرؤاســي** (ت 175 هـ) و الذي كان يرى أن ' نعم ' اسم و ليست فعل، و قد نقل ذلك السيوطي حيث يقول متحدثًا عن نعم و بئس في كتابه الهمع: " و عن الفراء أنَّهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قوله: ولله ما هي بنعم الولد، و قولهم: نعم السير على بئس العير، و الإضافة في قوله: بنعم طير و شباب فاخر ...و الإخبار عنهما كما حكى الرؤاسي: فِيكَ نعمَ الخصلةُ "[161] . فبالإضافة إلى الحجج السابقة أضاف الرؤاســـــــي عنصر الإخبار في هذا الأسلوب .

_كما نجد رأي **الفراء** (ت207هـ) و الذي كان يرى " أنَّ نعم، و بئس اسمان مخالفًا بذلك البصريـــن و الكسائي، و تبعـه **ثعلب** "[162] ، فيما ذهب إليه، و ذلك بالاعتماد على الأدلـــة السابقة .

[160] _ ينظر كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، مرجع سابق، ص 97-99 .

[161] _ عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، ابنان، 1993م، ص433 .

[162] _ إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص115 .

و من خلال عرضنا لمسألة نعـــم و بـــئس بين الاسمية و الفعليـــة و عرض آراء البصريـــن و المؤيدين لهم و الكوفيين و المؤيدين لهم ، نخلص في النهاية إلى أنَّ الرأي الراجح هو الرأي البصري، و ذلك لما قدموه من حجج تؤيد مذهبهم بالإضافة إلى كثـرة الآراء المؤيـدة لهذا المذهب، و من الآراء الكثيـــرة التي نجدها لنحاة و باحثين محدثين نذكر:

_ **عباس حسن** و ذلك في حديثه عن الفعل و أقسامه و علامة كل قســم حيث نجده يقـول : " و مما تقدم نعلم أن كلمتي ' نعم '(و هي كلمة للمدح) و بئس (و هي كلمة للذم) فعلان ماضيان لقبولهما تاء التأنيث الساكنة، تقول: نعمت شهادة الحق و بئست شهادة الزور، كما نعرف أنَّ ليس، و عسى فعلان ماضيان، لقبولهما التاءين "[163]، فبعد أن عرض عباس حسن هذه المسألة توصل إلى أنَّ الصيغتين الواردتين في هذا الموضوع هما فعلان ماضيان، و ذلك لقبولهما لعلامات الفعل و ذكر تاء التأنيث الساكنة، و ذكر نظير ذلك في اللغة العربية .

_ كما نجد رأي الباحثة **أسماء أبو بكر محمد** حيث تقول: بأن جمهور النحاة رفضوا القول باسمية نعم و بئس، و تطرح رأيها قائلة: " و في رأينا أنَّ هذا الخلاف كله يمكن أن نحسمه لو لجأنا إلى أسلوب تناول الصيغ وفقًا لمنهج التحليل اللغوي، الذي لا يعتمد على مقولات ذهنية بل يركز على علامات خارجية " [164].

فالباحثة في هذا القـول تدعو إلى الابتعـاد عن المقولات الذهنية التي تتطلب التفكيـــر و التأويـــل و تدعو إلى تطبيق منهج لغوي، قائم على البحث عن العلامـات المميـــزة و الخاصة بهذه الصيـــغ، فإن قبلت الصيغة هذه العلامات فهي تنتمي إلى هذا القسم و إن رفضتها فهي تنتمي إلى قسم مغاير و تواصل الباحثة قولها : " فلو استخدمنا العلامات التي تميز ماضي الأفعال لانتهينا إلى أنَّ كلاً من ' نعم 'و' بئس' فعل ماضٍ، ألا ترى أنَّ كلا منهما تدخل عليه تاء التأنيث الساكنة، و هي لا تدخل إلاَّ على الفعـل الماضي"[165] فقبولهمـا علامة الفعـل دليل على فعليتهما، فيكون بعد

[163] _ عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ص44 .

[164] _ أسماء أبو بكر، معجم الأفعال، مرجع سابق، ص1993 .

[165] _أسماء أبو بكر محمد، المرجع نفسه، ص28 .

ذلك القول باسميتهما كما تقول الباحثة ضرباً من اللجج، الذي لا طائل منه في تفسير مختلف المسائل النحوية التي حصل حولها خلاف .

المسألـــــــة الخامســـــــــة :

القـــــول في ناصب الاســـــــم المشغـــــول عنه

" ذهب ***البصريون*** إلى أنَّ الاسم المشغول عنه منصوب بفعل مقدر، و التقدير فيه: ضربت زيداً ضربته "[166] ، و منه فإنَّ مذهب البصريين هو أنَّ الاسم المتقدم على فعل اتصل به ضمير، و هذا الاسم يكون منصوبًا من الناحيةِ الإعرابيةِ، فإنَّ عامل النصب في هذا الاسم هو فعل محذوف و يقدره النحاة، و يدل عليه الفعل المذكور بعده مثل: القرآن حفظته، الفتى أنا مكرمه.

و قد ذهب **سيبويه** (180 هـ) إلى " أنَّ ناصبه فعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل الظاهر بعده ... و يكون الفعل المقدر موافقًا للظاهر في لفظه ومعناه: مثل: زيدًا علمته، أو أنْ يكون موافقًا له في معناه فقط: زيداً مررت به، و يكون تقدير هذه العبارة: جاوزت زيداً مررت به" [167].

و كذلك نجد رأي **ابن مالك** (ت 672 هـ) في شرحه للكافية حيث يقول: " حاصل ما في هذه الأبيات، أنَّه إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظًـــا أو محـــــلاً و شغل الفعل عن عملـــه فيـه، بعمله في ضميره، فذلك الاسم السابق ينصب بفعل لا يظهر" [168]، كما أشار إلى أنَّه يكون موافقًا للمشغول من ناحية المعنى، و يكون منصوبًا من الناحية الإعرابية .

و قد جعل النحاة لهذا الاسم المشتغل عنه خمس حالات:[169]

1_ وجوب النصـــــــــب: و ذلك إذا وقع هذا الاسم بعد إحدى الأدوات التي تختص بالأفعال، كما حددها النحاة مثل: أدوات التحضيض: هلا زيدًا أكرمته، و أدوات الاستفهام (غير الهمزة) مثـل: هل زيدًا أكرمته؟ ... و أدوات العرض مثل: ألا زيدًا أكرمته، و أدوات الشرط و مثال ذلك: إنْ الصلاة أدركتها صَلِّهـــــــا.

---

[166]_ كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، مرجع سابق، ص28 .

[167]_ وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا و نقدًا، مرجع سابق، ص115 .

[168]_ أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الشافعي، شرح الكافية الشافية، مرجع سابق، ص275 .

[169]_ حفظي حافظ أشتيه، "أسلوب الإشتغال في النحو العربي نقد و بناء"، المجلة الأردنية في اللغة العربية و آدابها، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2012، العدد1، المجلد8، ص146 .

2_ وجوب الرفـــــع:" و ذلك إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء " [170]، و من أمثلة تلك الأدوات 'إذا' الفجائية كقولنا: جلست فإذا زينب تناديها أمها .

3_ ترجيـــح النصـــب على الرفع: أي أنَّه في هذه الحالة يجوز الرفع و يجوز النصب و لكن يقدم النصب على الرفع و له عدة مواضع: [171]

_ أنْ يقــع بعد الاسم المشتغل عنه فعل دال على الطلب مثل: اللَّهم عبدك ارحمه، زيدًا أكرمه.

_ أنْ يكون الفعل المشتغل بالضمير مقرونًا باللام، و بلا الطلبيتين مثال ذلك: محمدًا ليعلمه بكر، و زيدًا لا تنهره، أو إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف (حرف عطف) تقدمته جملة فعلية دون أنْ يفصل بين الاسم و حرف العطف مثل: قام زيد و عمرًا أكرمته، ففي هذه الحالة يجوز نصب ' عمرًا ' و يجوز رفعه، و لكن الأولى النصب .

و كذلك يقدم النصب على الرفع إذا كان المشتغل عنه، جوابًا للاستفهام، فعندما تســـأل: أيُّهـــــــم كلَّمتَ؟ زيدًا كلمته.

4_ ما يستوي فيه الرفـــع و النصـــب: أي أنَّ الرفع جائز و كذلك النصب و لا يرجح أيٌّ منهما على الأخر، مثال ذلك: زيد قـــــام و عمـــــــرًا أكرمتـــــه .

5_ ترجيـــح الرفـــــع على النصب: و ذلك لما في النصب من كلفة الإضمار، فيفضـــل في هذه الحالة الرفــع: زيدٌ أكرمته ، فهنا يجوز فيها الوجهان، و لكن الرفع يبعدنا عن الإضمار [172].

_ فهذه بعض القواعد التي وضعها النحاة، و الخاصة بباب الاشتغال، و حاولوا تطبيقها على الأمثلة الموجودة لديهم .

---

[170]_ محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر دراسة في القواعد و المعاني و الإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة، دار الطلائع، د، ط، القاهرة، مصر، 1998م، ص68 .

[171]_ ينظر حفظي حافظ أشتيه، " أسلوب الإشتغال في النحو العربي نقد و بناء"، مرجع سابق، ص147 .

[172]_ حفظي حافظ أشتيه، نفسه، ص 147 .

" و ذهب ***الكوفيون*** إلى أنَّ قولهم (زيدًا ضَرَبْتُهُ) منصوب بفعل الواقع على الهاء " ، أي أنَّ الفعل العامل في الهاء هو العامل في الاسم السابق .

و الملاحظ على **الكسائي**(ت189 هـ) أنَّه "كان يعرب صيغة الاشتغال في مثل قولك (الكتاب قرأته) الكتاب مفعول به للفعل التالي له و الضمير المتصل به ملغى "[173] ، أي أنَّه يعمل الفعل و يلغي الضمير، و في المقابل نجد الفراء (ت207 هـ) يذهب في اتجاه معاكس لما ذهب إليه الكسائي ، فالفراء: "كان يرى أنَّ الاسم المنصوب في باب الاشتغال، في مثل: (محمدًا لقيته) (محمدًا) منصوب بالهاء التي عادت عليه من الفعل "[174].

فالخلاف في المدرسة الكوفية كان حول العامل في الاسم المتقدم، و كل نحوي يذهب في اتجاه معين، فمنهم من يجعله الفعل، و منهم من يجعله الضمير.

و قد تابع الكسائي ابن السيد (ت521 هـ): " في أنَّ زيدًا في مثل : (أنا زيد ضربته) يجوز فيها الرفع و النصب على الاشتغال "[175]، و ذلك مراعاة للحالات التي وضعها النحاة .

ـ و من بين العلماء المحدثين الذين وافقوا الكوفيين فيما ذهبوا إليه نذكر خليل عمايرة و الذي يقدم وجهة نظره فيما يخص أسلوب الاشتغال، و " يعتبر الاسم المتقدم سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا: مفعول به مقدم لغرض توكيدي، و الضمير العائد إليه توكيد لفظي له "[176]، كقولنا: الصلاة أديتها، (فالصلاة) مفعول به منصوب، و الهاء توكيد لفظي للمفعول به (الصلاة) .

و الملاحظ هنا أنَّ خليل عمايرة يعتبر الهاء زيادة في الجملة، و بالتالي لا تحدث تغييرًا في الإعراب فالمفعول به يبقى مفعولاً حتى و إن كان مقدمًا في الجملة، ولا اعتبار للزيادات في الجملة أثناء الإعراب .

---

[173] ـ إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص 93 .

[174] ـ إبراهيم عبود السامرائي، المرجع نفسه ، ص101 .

[175] ـ أبراهيم عبود السامرائي، المرجع نفسه، ص170 .

[176] ـ خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم و الحديث، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن، 2009م، ص327.

و بعد عرض هذه المسألة و التي تتعلق بباب الاشتغال في النحو العربي و ذكر الآراء المختلفة حولها يترجح لدينا المذهب البصري، و ذلك لوضوح هذا المذهب و كثرة النحاة المؤيدين له و من بين الآراء نذكر:

_ رأي **وليد عاطف الأنصاري**: و ذلك بعد أنْ يعرض منهج كل مدرسة و حججها المختلفة نجده يرجح مذهب البصرة و ذلك في قوله: " و هذا الإعراب ليس فيه مخالفة للقواعد النحوية، و لا تقدير لمحذوف يستغني عنه الكلام، و مع ذلك كله، فإنِّي أميل إلى مذهب سيبويه و البصريين لسهولته و بساطته و قوة حجته "[177] .

_ بالإضافة إلى ذلك نجد **قرار مجمع اللغة العربية** في حالات باب الاشتغال، و ذلك من خلال البحث الذي قدَّمه شوقي ضيف للمجمع، يهدف من خلاله إلى تبسيط هذا الباب للناشئة، و بعد مناقشة لجنة الأصول للبحث توصلتْ إلى أنَّه: " يجوز رفع الاسم المشغول عنه و نصبه، و لا داع لذكر حالات الوجوب أو الترجيح، و تُرَدُّ أمثلة هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو"[178]، و لأنَّ باب الاشتغال يتميز بالصعوبة و التعقيد بسبب كثرة الأحكام المتعلقة به، و التي وضعها النحاة، و لكنَّها أصبحت تشكل هاجسًا أمام المتعلمين فكانت مبادرة شوقي ضيف و التي تهدف إلى تبسيط هذا الباب .

[177] _ وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا و نقدًا، مرجع سابق، ص117 .

[178] _ محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر دراسة في القواعد و المعاني و الإعراب تجمع بين الأصالة و المعاصرة، مرجع سابق، ص70 .

كان للخلاف النحوي بين النحاة دور كبير في ظهور العديد من المؤلفات و التي أسهمت في إثراء الموروث النحوي العربي، و من خلال بحثنا في هذا الموضوع، توصلنا إلى مجموعـــة من النتائـــــــج نذكر أهمها:

ـ أصول النحو هي الأصول المنهجية التي قام عليها النحو، و يعرف بأنَّه العلم الذي يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، و التي هي السماع و القياس و الإجماع.

ـ السماع هو الدليل الأول من أدلة النحو، و يشمل كلام العرب الفصحاء.

ـ القياس، عملية عقلية، و يتمثل في حمل ما ليس من كلام العرب على كلامها.

ـ الإجماع و هو ثالث الأدلة، و هو كل ما اتفق عليه النحاة و اجمعوا على أنَّه من اللغة العربية.

ـ ظهر الخلاف النحوي بظهور مدرسة الكوفة، و التي سعت إلى تطبيق منهج يختلف عن منهج البصريين.

ـ الترجيح أسلوب نحوي استمده النحاة من علماء الفقه، يلجأ إليه الباحث في حالة تعارض الأدلة، و ذلك بالاعتماد على الأدلة الإجمالية، لأنَّها تمثل حجة أثناء عملية الترجيح.

ـ كتاب الإنصاف للأنباري (ت577 هـ) من أشهر المؤلفات التي ضمت مسائل الخلاف النحوي، و الترجيح بين الآراء.

ـ تعد مسألة الاشتقاق من المسائل المهمة في النحو العربي، لأنَّ الأصل تعود إليه باقي الألفاظ في اللغـــــة، و بعـــد عرض المسألة و مقارنـــة الآراء، يترجـح الرأي القائـــل بأنَّ أصـل الاشتقاق هـو الاســـم .

ـ اختلف النحاة في رافـــع المبتدأ و الخبر، و بعد مقارنة أراء النحاة يترجح الرأي القائل بأنَّ رافع المبتدأ هو الابتداء، و رافـــع الخبر هو المبتدأ.

ـ الإعـــراب من أهـــم أبواب النحو و قد يكـون بالحركات، أو بالحـروف، أو بالثبوت، أو بالحـــــذف، و قد جرى الخلاف حول إعراب الأسماء الخمسة إن كانت معربـة بالحروف، أو بالحركات و الحروف، و الراجح هو الإعراب بالحروف .

ـ في مسألة (نعم و بئس) بين الاسمية و الفعلية، يترجح المذهب البصري، و ذلك لكثرة المؤيدين لهذا المذهب، و الذي ينتهي إلى أنَّ نعم و بئس فعلان، لا اسمان.

ـ الاشتغال من الأبواب التي أهملت في النحو العربي و ذلك لصعوبتها و من خلال مناقشة الآراء التي وردت حول هذا الموضوع ترجح الرأي البصري، و القائل بتقدير العامل في الاسم المنصوب.

مكتبـة البحـــــــــــث:

_ القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود.

1 _ إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، دار الميسرة، ط2، عمان، الأردن، 2010م.

_ الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان بن محمد) (ت 577 هـ):

2 _ الإنصـــاف فـي مسائـــل الخلاف بيـــن النحوييـــن البصريين و الكوفييـــن، المكتبة العصرية، بيـــروت، لبنان، 1997م، جزء1 .

3 _ أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميـــة، ط2، بيـــروت، لبـنان، 2010م.

4 _ ابن جني (أبو الفتح عثمان) ، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الجزء 1.

5 _ ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا)، مقاييس اللغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 2008م، مجلد1.

_ ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الشافعي):

6 _ ألفية ابن مالك في النحو و الصرف، دار الإمام مالك، باب الوادي، الجزائر، 2009 م .

7 _ شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2000م، جزء 1 .

8 _ ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بنم مكرم بن علي)، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 2000م، مجلد6.

9 _ أحمد حسن العزام، النظير وأصول النحو في العربية، دار جليس الزمان، ط1، عمان، الأردن، 2010م .

10 _ أحمد عبد الستار الجواري، نحو القرآن، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1974م .

11 _ أسماء أبو بكر محمد، معجم الأفعال الجامدة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1993م .

12 _ الإستراباذي رضي الدين، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسين بن محمد بن إبراهيم، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ط1، مكة، السعودية، 1993م ،جزء1 .

13 _ السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين دراسة تحليل تقويم، المكتبة الفصلية، ط1، مكة المكرمة، السعودية، 1985م .

_ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر):

14 _ الإقتراح في علم أصول النحو، قراءة و تعليق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2006م .

15 _ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1998م .

16_ العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ))، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، تحقيق عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار العرب، ،بيروت، لبنان، 1986م .

17_ برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1994م .

18_ تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو فقه بلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م .

19_ حسن حمزة، الوحدة و التنوع في النظرية النحوية العربية دراسة و معجم، دار صائغ، ط1، بيروت، لبنان، 2012م .

20 _ حسين بن علي بن حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، قدم له مناع بن خليل القحطان، دار القاسم، ط1، الرياض، السعودية، 1996م، جزء1.

21 _ خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم و الحديث، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن، 2009م.

22 _ خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح في التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2000م، جزء2.

23 _ زياد محمد أبو سمور، الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني، دار كنوز المعرفة، ط1، عمان، الأردن، 2010م.

24 _ صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، ط2، الجزائر، الجزائر، 2008.

25 _ عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، مصر الجديدة، مصر، 1958م .

26 _ عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، لبنان، 1993م .

27 _ عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 1987م .

28 _ عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق، ط7، جدة، السعودية، 1980م.

29 _ عاطف فضل محمد، النحو الوظيفي، دار الميسرة، ط1، عمان، الأردن، 2013م .

30 _ عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط3، القاهرة، مصر، جزء 1 .

31 _ علي أبو المكارم، الجملة الإسمية، دار المختار، ط1، القاهرة، مصر، 2006م .

32 _ علي سلامة أبو شريف، العلة النحوية، دار ازهراء، ط2، الرياض، السعودية، 2012 .

33 _ عمار إلياس البوالصة، الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس دراسة وصفية تحليلية، دار جليس الزمان، ط1، عمان، الأردن، 2010م .

_ فاضل صالح السامرائي:

34 _ أبو البركات الأنباري و دراساته النحوية، دار عمار، ط1، عمان، الأردن، 2007م .

35 _ الدراسات النحويــة و اللغويــة عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، د، ط، بغـداد العراق، 1971م .

36 _ كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، ط1، عمان، الأردن، 2009م .

37 _ كيس فيرشيج، أعلام الفكر اللغوي التقليد اللغوي العربي، ترجمة أحمد شاكر الكلابي، الكتاب الجديد، ط1، بيروت، لبنان، 2007م، جزء3 .

38 _ محمد بن زيلعي هندي، إختيارات ابن تيمية في التفسير و منهجه في الترجيح، جامعة الطائف، الطائف، السعودية، المجلد2 .

39 _ محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2007م .

40 _ محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية،دار الفكر العربـــي،ط1، القاهرة، مصر، 1955م .

41 _ محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، ط1، بسكرة، الجزائر، 2012م .

42 _ محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006م .

43 _ محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر دراسة في القواعد و المعاني و الإعراب تجمع بين الأصالة و المعاصرة، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 1998م .

44 _ محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، القاهرة، مصر، 1989م .

45 _ محمود حسن الجاسم، تعدد الأوجه في التحليل النحوي، دار النمير، ط1، دمشق، سوريا، 2007م .

46 _ محمود سليمان ياقوت، النحو التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الكويت، 1996م .

47 _ محمود فجال، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، أضواء السلف، ط2، الرياض، السعودية، 1997م .

48 _ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1986م .

49 _ وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا و نقدًا، دار الكتاب الثقافي، ط2، إربد، الأردن، 2006م .

الرسائل الجامعية:

50 _ فاطمة محمد طاهر حامد، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، رسالة لنيل درجة دكتوراه، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 1429هـ-1430هـ .

51 _ محمد عبد القادر هنادي، جهود الفخر الرازي في النحو و الصرف، رسالة لنيل درجة شهادة دكتوراه، فرع اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، الرياض، السعودية، 1985م .

52 _ مطير بن حسين المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، الرياض، السعودية، 1423هـ .

53 _ هشام محمد علي سخيني، نظام الفعل في اللغة العربية، مذكره لنيل شهادة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الأمريكية ببيروت، بيروت، لبنان، 1974م .

المجلات:

54 _ حفظي حافظ أشتيه، " أسلوب الاشتغال في النحو العربي نقد و بناء "، المجلة الأردنية في اللغة العربية و آدابها، جامعة مؤتة، الكراك، الأردن، 2012، العدد1، المجلد8.

55 _ صالح سالم النهام، " الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة و الرواة و أثره "، الوعي الإسلامي، الكويت، الكويت، 2011م، اصدار16.

الفهرس

العنوان	الصفحة
المقدمة	أ-ب
تمهيد	4-3
الفصل الأول: الترجيح وضوابطه وأسسه في النحو العربي	31-6
المبحث الأول: الترجيح في النحو العربي	9-6
أولاً: مفهوم الترجيح لغة	6
ثانيًا: مفهوم الترجيح اصطلاحا	7-6
ثالثًا: الترجيح من أصول الفقه إلى أصول النحو	9-7
المبحث الثاني: أسس الترجيح	24-10
أولاً: علاقة الترجيح بالسماع	16-10
ثانيًا: علاقة الترجيح بالقياس	22-17
ثالثًا: علاقة الترجيح بالإجماع	24-23
المبحث الثالث: تعارض الأدلة	31-25
أولاً: تعارض نقلين	26-25
ثانيًا: تعارض سماعين	28-27
ثالثًا: تعارض قياسين	31-29
الملخص	33-32

الفصل الثاني: أسس الترجيح من خلال كتاب الإنصاف	61-34
أولاً: القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟	40-35
ثانيًا: القول في رافع المبتدأ و رافع الخبر	45-41
ثالثًا: الاختلاف في إعراب الأسماء الستة	51-46
رابعًا: القول في نعم و بئس، أفعلان هما أم اسمان؟	57-52
خامسًا: القول في ناصب الاسم المشغول عنه	61-58
الخاتمة	63-62
مكتبة البحث	69-64
الفهرس	71-70

ملخص :

تناول هذا البحث موضوع الترجيح ضوابطه و مسائله من خلال كتاب الإنصاف للأنباري، و مصطلح الترجيح في أصل الوضع مصطلح فقهي ظهر عند علماء الفقه و قد استعاره علماء النحو من علماء الفقه، نتيجة التأثر الحاصل بين العلمين .

و الترجيح يكون بين الأدلة المتعارضة في النحو العربي، و هو يعتمد أساسا على أدلة النحو و التي هي السماع و القياس و الإجماع.

و اتخذ هذا البحث في الأخير بعض المسائل الخلافية، (و التي وردت في كتاب الإنصاف و الذي يعد أشهر كتب الخلاف في النحو العربي) فضاءً تطبيقيا من خلال عرض المسائل و ذكر أراء العلماء المؤيدين لها و المعارضين و يتم الترجيح بناءً على كثرة المؤيدين.

Cette recherche porte sur la question des contrôles des pénalités et la responsabilisation par L'équité du livre de « Onbary Et fusillade » à l'origine de la situation à long terme terme jurisprudentielle, en arrière quand les savants de la jurisprudence, L'emprunt en tant que scientifiques des savants de la jurisprudence, à la suite de gagner l'effet d'El Alamein Et la pondération est en conflit preuve dans la grammaire arabe. Il repose principalement sur la preuve : Quelle est l'audition et la mesure et le consensus .Cette recherche a pris au cours des dernières questions de discorde qui ont été inclus dans la foire du livre, qui est les plus célèbres livres de la dispute dans la grammaire arabe) Appliqué espace à travers la présentation des questions et a déclaré que ses partisans et adversaires de scientifiques, et sur la base du grand nombre de partisans sont des pénalités.